المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية (Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزى، 09 أبريل 2026

«الحوار الاجتماعي» الوجه الآخر لميزان القوى المختل لصالح أعداء الشغيلة

أين اختفت جيل- زد؟

- كانوا اتحاديين ... سرديات مساعدة في فهم واقع منظمات نضال الطبقة العاملة بالمغرب
- الثورة جوهر الاشتراكية
- حرب بعيدة... لكن من يدفع الثمن؟
- إضراب قطاعي التعليم والصحة أيام 9-10 و 11 أبريل 1979
- مؤسسة شرق - غرب والمفوضية UNHCR أبواب القمع والإقصاء
- «ما انقطعت حروب الشرق الأوسط قط عن كونها حروب نفط وإمبراطورية»
- نضال سكان دواوير الواد الأخضر بجماعة سيدي عيسى بن سليمان ضد مشروع مقلع الرمال وتكسير الحجارة
- كتاب : عندما كان لسان يسمى فرناندو

افتتاحية

«الحوار الاجتماعي» الوجه الآخر لميزان القوى المختل لصالح أعداء الشغيلة

بلغت سخرية الدولة بالقيادات النقابية مستوى الاستهانة بها أمام الرأي العام بالامتناع عن تنظيم طقوس «الحوار الاجتماعي» لشهر سبتمبر. والحال أن دورة سبتمبر أرفع شأنا لأنها تسبق إعداد ميزانية السنة. ثم قامت، إمعانا في الإذلال، بتعيين موعد دورة ابريل أياما فقط قبل فاتح مايو، في دعوة وصفها زعيم نقابي من المدعوين بأنها فارغة وبلا جدول أعمال.

ومما يضفي على تلك السخرية وقع الإهانة الأشد أن القيادات جعلت «مأسسة الحوار الاجتماعي» ديدنها المشترك منذ عقود، وأن الدولة ذاتها تفضلت بما سمته « الميثاق الوطني لمأسسة الحوار الاجتماعي» ضمن اتفاق 30 أبريل 2022 مع قيادات النقابات، ينص «على احترام الأطراف للمواعيد القارة للحوار الاجتماعي».

هكذا تدوس الدولة مواثيقها، ويلوذ الضحايا بالتباكي. ليس الضرر في التباكي بل في تجميد مقصود لمنظمات النضال بتكريس واقع التشتت الناجم عن تعدد لا مبرر له، في ظل تصعيد الدولة/ أرباب العمل الهجمة على ما تبقى من مكاسب الشغيلة.

ليس عدم اكتراث الدولة بحوارها مع القيادات النقابية غير تعبير عن الحالة المزرية التي باتت عليها الحركة النقابية بفعل تدهور ميزان القوى في السنوات الأخيرة. تدهور كشفته السهولة التي مررت بها الدولة قانون المنع العملي للإضراب. فهذه الهزيمة التاريخية التي مني بها معسكرنا ما زالت تلقي بظلالها على الساحة النقابية، على معنويات الشغيلة المنظمين.

ميزان القوى زاد اختلالا لصالح أعداء الطبقة العاملة ليس فقط بسبب مستوى البطالة المهولة وما تمارس من ضغط على العاملين، وبقاء القسم الأعظم من الطبقة العاملة في وضع استحالة التنظيم بفعل تعميم هشاشة علاقة الشغل، والقمع المستمر للعمل النقابي، وكلها أسباب ضعف موضوعية، بل وأيضا بسبب ضعف ذاتي متمثل في سياسة القيادات النقابية التي أبدلت النضال والتضامن الطبقيين بما تسميه «الشراكة الاجتماعية»، أي التعاون مع الدولة/ أرباب العمل في تدبير النزاعات الاجتماعية بين العمل ورأس المال لصالح هذا الأخير.

بينما تجعل القيادات النقابية من «الحوار الاجتماعي» استراتيجيتها، دلت التجربة مرارا أن المكاسب الفعلية متوقفة على ميزان القوى، أي التعبئة العمالية والمقدرة على الضغط. فمن حراك 20 فبراير إلى حراك التعليم في 2024/2023 كانت الدولة هي من يطلب «الحوار»، واضطرت تحت الضغط ان تقدم تنازلات غير مسبوقة.

لذا لا يبقى في ظل غياب برنامج نضال وحدوي، من شأنه دون سواه تغيير ميزان القوى، سوى التوسل إلى الدولة طلبا «للحوار».

السبيل إلى تحسين ميزان القوى لصالح الطبقة العاملة ماثل في استنهاض قوى القسم المنظم منها، والسعي إلى ضم اقسام أخرى الى التنظيم. إنها غاية في المتناول عبر :

- الاهتمام بالحوالي النقابية، أي العديد من قطاعات العمل التي لاتوليها الأجهزة النقابية أي اهتمام. وهذا واقع يفضحه تكاثر تجارب نضال عمالية خارج الاطار النقابي. أبرز مثال بالحجم و الكفاحية مثلته انتفاضة شغيلة الزراعة باشتوكة ايت باها في نوفمبر 2024 . لا بل ثمة قطاعات ناضلت في هذه النقابة أو تلك، وتخلت عنها الأجهزة النقابية. ما مانع تنظيم حملات موحدة للتشهير بأوضاع فرط الاستغلال و الإذلال – امتهان كرامة الأجراء/ات، وحفز انخراط الشغيلة في النقابة.

- الوحدة العمالية: ليس إنتظار توحيد الأجهزة، فهذا مستحيل لأن ثمة مصالح مادية تفرق بين البيروقراطيات الجاثمة على هذه الأجهزة، بل بوحدة النضالات المفروضة من أسفل. ولنا في التاريخ و في المعاين اليومي أمثلة عن التوحيد التحتي، البتة الأولية التنسيقات القطاعية. ويمكن بناؤه على صعيد وطني انطلاقا من تجارب محلية.

مثالنا الحي الحملة الجارية في قطاع الحراسة و النظافة. ما الذي يمنع توسيعها بانضمام النقابات الأخرى، و العمل ببرنامج نضالي لتأمين الحقوق الدنيا في افق الغاء التدبير المفوض الذي بينت التجربة انه مجرد وسيلة لقهر الشغيلة ونهب المال العام.

- تطوير العمل صوب النساء العاملات، في قضايا استغلالهن الفاحش وانزال عبء إعادة الإنتاج الاجتماعية على كاهلهن (مطلب خدمات اجتماعية مجانية وجيدة)...

- التضامن مع النضالات الجارية: ما جرى تكريسه إضعاف التضامن بقصره على القطاع في أفضل الحالات، ومنع التضامن مع العمال المنتمين لنقابة أخرى . لا تضامن إلا بإذن أو أمر من القيادة العليا ، سوى في حالات نادرة تعرض المبادرين إليها لسخط الجهاز.

الحقيقة ان التضامن العمالي عرضة لمحاربة واعية بسياسة نصب جدران فاصلة بين القطاعات داخل المركزية الواحدة وأسوار صينية بين المركزيات النقابية.

هذا فضلا على أن للتضامن بعدا شعبيا لا غنى عند لترجيح كفة الميزان لصالح الطبقة العاملة. لكن سياسة القيادات، والتربية الجارية داخل النقابات، لا تروم الى بناء جبهة النضال العمالي والشعبي (لنتذكر المصير البائس لما سمي جبهة اجتماعية مغربية). وهذا ما دل علية من جديد الموقف من تحرك جيل زد، ليس فقط بعدم الانضمام الى الاحتجاجات (عنوانها العريض الحقوق الاجتماعية)، بل حتى بالإحجام عن تنظيم حملة تضامن بعد جائحة القمع التي انهالت على الشباب المحتج.

- بناء أدوات نضال عمالية خارج أماكن العمل، للدفاع عن القدرة الشرائية وعن الخدمات العامة المجانية الممولة بالضريبة على رأس المال. جمعيات عمالية تكون مجالا لتعاون النقابيين من مختلف المشارب وغير المنظمين، لاسيما القطاعات التي بات التنظيم النقابي فيها شبه مستحيل، وتعزيز شبكة تقاطع للحقوق الشغلية بما هي فضاء تعاون نقابيين من مختلف النقابات وحقوقيين.

- خلق فضاءات رقمية مشتركة بين النقابيين/ت في القاعدة في أمور الإعلام والتكوين النقابيين، والتثقيف العمالي، على الصعيدين المحلي و الوطني. وهذه أيسر المهام بفعل إمكان إفلاتها من سطوة الأجهزة وما تنصب من عراقيل بوجه التعاون النقابي.

ختاما ستكسب الحركة النقابية الكثير بالعمل لإخراج العمل النقابي من طابعه السيزيفي، بالسعي لبناء رؤية عمالية للمشروع المجتمعي البديل عن نظام الاستغلال و الاضطهاد السائد. ما يعني تسييس العمل النقابي تسييسا اشتراكيا لأنه كما شخص لينين ليست النزعة النقابية غير سياسة عمالية برجوازية.

بقلم، جريدة المناضل-ة

أين اختفت جيل- زد؟

بقلم: وائل المراكشي

أين اختفت جيل- زد؟ إنها في السجون وردهات المحاكم، دون نسيان ثلاثة شهداء في القبور (القليعة/ أكادير). هذا هو التفسير الجوهري، الأساسي، الممكن للإجابة عن السؤال. فقد كانت موجة القمع شرسة وواسعة بشكل لا يقاس بما كان من قبل من حراكات سياسية شهدها المغرب في العقدين الأخيرين. بل قال عن ذلك الصحفي علي أنوزلا: «هذه الحصيلة فاقت، من حيث السرعة والاتساع، حتى أكثر مراحل القمع سوادا في تاريخ البلاد، من سنوات الجمر والرصاص إلى حرب الدولة على الإرهاب، مرورا بـ«حراك الريف». فقد شهد المغرب، منذ الاستقلال، محطات متتالية من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، تفاوتت في حدتها واتساع رقعتها». [1]

إبان الحراك، تجاوز عدد المعتقلين خمسة آلاف (5780)، فقد صرحت النيابة العامة بـ«إخلاء سبيل 3300 شخصا»، في حين جرى تقديم «2480 شخصا أمام النيابات العامة لدى محاكم المملكة»، وتعدت الأحكام بالسجن مئات السنوات، ضمنها 162 سنة سجنا نافذا على 17 معتقلا بمحكمة الاستئناف بأكادير يوم 15 أكتوبر، وأخرى صدرت يوم 22 أكتوبر في حق 32 معتقلا بلغت 260 سنة سجنا نافذا [تقرير الجمعية المغربية لحقوق الإنسان- 24-10-2025]. وهذا غيض من فيض، ولا يزال الحبل على الجرار، إذ تستمر الدولة في متابعة المناضلين- ات بسبب تدوينات على وسائل التواصل الاجتماعي.

كان القمع «عشوائيا» حسب التعبيرات الحقوقية المعهودة. ولكن بالنسبة للدولة لم يكن الأمر كذلك. فقد كانت للاعتقالات «الكثيفة بما فيها العشوائية للمئات من المواطنين ضمنهم عدد كبير من القاصرين»، و«موجة الاعتقالات التعسفية التي طالت أيضا المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان»، كان لها هدفٌ سياسي واضح: منع توسّع حراك جيل- زد ليشمل شرائح أوسع من الشعب. أمام «الغاية» لا تتورع الدولة في انتقاء «الوسيلة». والدولة لا تعتهم كثيرا بالدقائق والتفاصيل القانونية، عندما ينهض الشعب إلى النضال، لأنه يقوم للنضال ضد ذلك «القانون» بالذات، القانون الذي «يحفظ هيبة الدولة» و«يضمن دوامَها».

إن كان سعة وحدة القمع «غير معهودة»، إلا أن وظيفتها تظل واحدة. كما كان الحال مع حراك الريف: 306 سنوات سجنا في حق 46 معتقلا. الوظيفة السياسية واضحة: ليس فقط قمع الحراك الجاري ومنع توسّعه بشريا وجغرافيا وامتداده زمنيا، بل أيضا طحن عموده الفقري لدرء أي انبعاث له مستقبلا. ويشمل هذا الانتقام من كل من شارك أو دعا للمشاركة في الحراك (الريف- جرادة وجيل زد).

هذا التاريخ من هزم الحراكات الاجتماعية والنضالات العمالية والكفاحات السياسية، تبيّن أن جهاز القمع هو أكبر عقبة كأداء في وجه النضال. لذلك يعتبر هزم ذلك الجهاز

أين اختفت جيل- زد؟

بقلم: وائل المراكشي

أولى المهام في وجه أي حركة نضال أو حَراك، فبدون أن يهزم جهاز القمع هزيمة ناجزة، لا يمكن أن يمتد النضال ولا أن يشمل شرائح أوسع من الشعب. إن في التاريخ تجارب منيرة، وأقربها إلينا هي تجربة الثورة المصرية، فلولا هزيمة جهاز الشرطة وكل أدوات وزارة يوم 28 يناير 2011، لما تمكنّت الثورة المصرية من النجاح ومن إجبار مبارَك على الرحيل.

وإن أول ما تقوم به الدولة، ومعها «النخب السياسية» التي تسقط ثمرة الثورة بين أيديها بعد أن أنضجتها الجماهير الشعبية بقتاليتها، هو إعادة بناء جهاز القمع ذاك، كي يتمكن من أداء وظيفتها التقليدية: إعادة الشعب إلى حظيرة الطاعة، كي تتفرغ الدولة، ومعها تلك النخب السياسية، لإعادة إحلال النظام، هذا النظام الذي يعني في الواقع العملي استغلال الشعب وقمعه.

لا يقتصر الأمر إذن فقط على المطالبة بإطلاق سراح المعتقَلين من أجل «انفراج سياسي» كما تدعو إلى ذلك شتى صنوف المعارضة البرجوازية (ليبرالية ودينية). فالدولة أكثر حرصا على إحداث هذا «الانفراج السياسي» لأن هذا الانفراج يقوم بدور التنفيس عن «حالة الاحتقان السياسي والاجتماعي». هكذا كتب عن الأمر الصحفي علي أنوزلا- ذاته-: «في كل مرّة كانت السلطة ترد بمزيج من العنف والانفتاح الجزئي» [2]... إن المراد من إطلاق سراح المعتقَلين- ات (وليس العفو عنهم- هن) هو عودتهم- هن واستئنافهم- هن للنضال، وليس تحقيق «انفراج سياسي»، تكون الدولة هي الوحيدة المستفيدة منه، إذ تعد العدة، دوما، لاستئناف قمع النضال مدى انطَلق من جديد.

لذلك فليس المطلوب هو الاستمرار في هذه الدورة من القمع الشرس والانفتاح الجزئي، بل كسر تلك الدورة الجهنمية بشكل نهائي. ويتطلب هذا، أول ما يتطلب، تفكيكا كليا لجهاز القمع (العلنية منها والسرية)، والاقتصار على خدمات تنظيم المرور وحفظ الأمن مع إخضاع هذه الأخيرة لسلطة منتخَبة ديمقراطيا (البلديات)، وبالتالي فك ارتباطها مع السلطة التنفيذية غير المنتخَبة، أي وزارة الداخلية.

تقوم الدولة بقمع النضال (أي بعقابه)، بينما تحمي أجهزة القمع من أي عقاب. بدون محاسبة، ليس فقط المتورطين المباشرين في جرائم القمع، بل من أعطوا الأوامر ومن يستفيد من تلك الجرائم، لا يمكن أن نتحدث عن نهاية دورة «القمع/ الانفتاح الجزئي».

لذلك فليس المطلوب هو الاستمرار في هذه الدورة من القمع الشرس والانفتاح الجزئي، بل كسر تلك الدورة الجهنمية بشكل نهائي.

هناك سابقة «هيئة الإنصاف والمصالحة»، التي كانت خدعةً وتسوية/ مساومة بين الدولة وضحايا سنوات الرصاص، تسوية جرى بموجبها تبرئة المتورطين في جرائم القمع، بينما اقتصر الضحايا على تعويضات مادية ووعود (مثل سراب) بـ«توفير شروط عدم الإفلات من العقاب مستقبلا»... وهو ما لم يتم، أو تحقق عكسه، بتصريح آخر من علي أنوزلا: «قبل عشرين سنة، قدّم العهد الجديد نفسه كـ«عهد الإنصاف والمصالحة» لغسل الماضي الدموي لمغرب «سنوات الجمر والرصاص». لكنّ المفارقة المرّة أن العهد نفسه، الذي بدأ بالاعتراف بجرائم الأمس، ينتهي اليوم بتكرارها بصورة لا تقل قسوة عن الماضي». [3]

هذين المطلبين (تفكيك أجهة القمع ومحاسبة ومعاقبة كل المتورطين (المباشرين وغير المباشرين) هو ما سيضمن، ليس فقط إطلاق سراح معتقلي الحَراكات، وإنما أيضا تقدم نضال الشعب من أجل مجتمع ينعدم فيه كل قمع بوليس واستغلال اقتصادي واضطهاد ثقافي وقومي وجنسي... إلخ.

لم يُقضَ على النضال، بل جرى حبسه في ردهات المحاكم وأقبية السجون. ولأن هذه الأخيرة لا تعالج الأسباب الجذرية للنضال، ولا تستجيب للمطالب التي خرج من أجلها، فإن استئنافه حتمي لا محالة. وإن فكّ سراح أسرى النضال الشعبي والعمالي سيكون إحدى نتائج ذلك الاستئناف: استئناف النضال وليس الاستئناف في المحاكم والتعويل على عطف المسؤولين عن ذلك القمع وطلب العفو منهم.

إحالات:

[1]- علي أنوزلا (29-10-2025)، https://www.facebook.com/alianouzla.02/posts/pfbid0rKxdDKStcqLmPPLDMw1xHVk-JDQydfeTyRq8gMmGzHbNDMxyohr-FRW2r9kT1z3dZKl

علي أنوزلا (01-10-2025)، «حراك ‹جيل زد› في المغرب... البساطة والجرأة»، https://www.alaraby.co.uk/opinion/حراك-جيل-زد-في-المغرب-البساطة-والجرأة.

[3]- علي أنوزلا (29-10-2025)، https://www.facebook.com/alianouzla.02/posts/pfbid0rKxdDKStcqLmPPLDMw1xHVk-JDQydfeTyRq8gMmGzHbNDMxyohr-FRW2r9kT1z3dZKl.

حرب بعيدة... لكن من يدفع الثمن؟

الاقتصاد المغربي يتعرض لصدمات عالمية، من الطاقة إلى الصادرات، دون أن يكون طرفًا مباشرًا في النزاعات.

بقلم: ق.م. المعطي

لا يحتاج المغرب إلى أن يكون ساحة حرب حتى يدفع كلفتها. فالتوترات في الشرق الأوسط، رغم بعدها الجغرافي، تمتد آثارها إلى عمق الاقتصاد المغربي. غير أن هذه الآثار لا تختزل في كونها "صدمات خارجية"، بل تكشف حدود نموذج اندماج في الاقتصاد العالمي يظل، في جوانب أساسية منه، غير متكافئ.

في فترات الاستقرار، يمكن لهذا النموذج أن يخفي تناقضاته، بل وأن ينتج مؤشرات نمو معتبرة. أما في لحظات الأزمات، فإن تلك التناقضات تبرز بوضوح، وتتحول الروابط الخارجية من مصادر دعم إلى قنوات لنقل الصدمات.

العلاقة مع أوروبا تقدم مثالًا واضحًا على هذا الاندماج غير المتكافئ. فالاتحاد الأوروبي يستحوذ على ما يفوق 60% من الصادرات المغربية، كما يمثل مصدرًا رئيسيًا للسياحة والاستثمار.

أولى هذه الحقائق تتجلى في موقع المغرب ضمن تقسيم دولي للعمل يقوم على توزيع غير متكافئ لعناصر القوة الاقتصادية. فالمغرب نجح خلال العقود الأخيرة في الاندماج ضمن سلاسل إنتاج عالمية، خصوصا في قطاعات صناعية موجهة للتصدير. غير أن هذا الاندماج ظل يعتمد، بدرجات متفاوتة، على مدخلات استراتيجية مستوردة—إذ يستورد المغرب أكثر من 90% من حاجياته الطاقية—إضافة إلى مواد كيميائية أساسية وتكنولوجيا، مما يجعل كلف الإنتاج محكومة بعوامل خارجية.

في هذا السياق، لا تظهر التبعية كحالة مطلقة، بل كعلاقة غير متجانسة: فهناك قطاعات حققت قدرا من التموقع الدولي، لكنها تظل مرتبطة بشروط إنتاج وتسعير لا تتحكم فيها بالكامل. لذلك، حين ترتفع أسعار الطاقة أو تختنق سلاسل الإمداد، تنتقل الصدمة بسرعة إلى الداخل، عبر الأسعار وتكاليف الإنتاج، ومن ثم إلى القدرة الشرائية—كما تعكس ذلك موجات تضخم تجاوزت في بعض الفترات 6% خلال السنوات الأخيرة.

العلاقة مع أوروبا تقدم مثالًا واضحًا على هذا الاندماج غير المتكافئ. فالاتحاد الأوروبي يستحوذ على ما يفوق 60% من الصادرات المغربية، كما يمثل مصدرًا رئيسيا للسياحة والاستثمار. هذا التشابك، الذي يُقدَّم غالبًا كرافعة للنمو، يتحول في أوقات الأزمات إلى قناة لانتقال الركود. فعندما يتباطأ الاقتصاد الأوروبي، يتراجع الطلب على الصادرات الصناعية المغربية، وتنخفض عائدات السياحة، وتتأثر تدفقات الاستثمار. هكذا، يجد الاقتصاد المغربي نفسه متأثرًا بدورات اقتصادية لم يساهم في تشكيلها.

في المقابل، تمثل العلاقة مع دول الخليج نمطًا مختلفًا من الارتباط، قائمًا بدرجة أكبر على التدفقات المالية—من استثمارات وودائع وتحويلات. غير أن هذه التدفقات لا تقوم، في الغالب، على تكامل إنتاجي طويل الأمد، بل تتسم بحساسية عالية تجاه التحولات الاقتصادية والسياسية. في سياق الأزمات أو الحروب، يمكن أن يُعاد توجيه هذه الموارد نحو أولويات داخلية لتلك الدول، ما يكشف محدودية الاعتماد عليها كمصدر تمويل مستقر.

غير أن أكثر ما تكشفه هذه اللحظة ليس فقط طبيعة العلاقات الخارجية، بل أيضًا حدود بعض "قصص النجاح" الصناعية نفسها. ففي قطاع الأسمدة، الذي يشكل أحد أعمدة الصادرات المغربية، تقود مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط منظومة إنتاجية ذات حضور عالمي، مستفيدة من احتياطات الفوسفاط الكبيرة التي يتوفر عليها المغرب. غير أن هذه المنظومة تعتمد، في جزء حاسم منها، على استيراد الأمونيا—وهي مادة يتركز جزء مهم من إنتاجها العالمي في مناطق متأثرة بالتوترات—إذ يظل تأمينها خاضعًا لتقلبات الأسعار والأسواق الدولية.

ما يميز النموذج المغربي ليس فقط التفاوت، بل طابعه المركب، حيث تتجاور قطاعات صناعية متقدمة مع أنماط إنتاج هشة ضمن نفس البنية الاقتصادية. هذا التداخل لا يعكس مرحلة انتقالية، بل نتيجة نمط اندماج في الاقتصاد العالمي يقوم على إدخال عناصر حديثة دون إعادة تشكيل شاملة للبنية الإنتاجية. ويظهر هذا الطابع المركب

حرب بعيدة... لكن من يدفع الثمن؟

بقلم: ق.م. المعطي

في أوقات الأزمات، يصبح هذا التوازن أكثر صعوبة: فالحفاظ على الاستقرار المالي قد يمر عبر سياسات تقشفية أو تقليص للدعم، بينما يؤدي ارتفاع الأسعار إلى ضغط متزايد على القدرة الشرائية. وهنا، تتحول الصدمات الخارجية إلى تحديات داخلية مباشرة.

أيضًا في صناعات مثل السيارات والطيران.

في قطاع السيارات، بلغت صادرات المركبات وحدها نحو 140 مليار درهم (حوالي 13.9 مليار دولار) في 2023، مع استمرار نمو الصادرات في 2026 (المغرب: صادرات السيارات - العربي الجديد2023). ورغم هذا الحجم الكبير، تظل الصناعة مرتبطة بشكل كبير بواردات المكونات والقرارات التشغيلية لشركات متعددة الجنسيات، ما يعكس استمرار درجة من التبعية ضمن حداثة ظاهرية.

وبطريقة مشابهة، يشهد قطاع الطيران والفضاء نموًا ملحوظًا، إذ يتكوّن من أكثر من 140 شركة تُشغّل نحو 25 ألف عامل، وتحقق صادرات جماعية تُقدّر بين 26 و29 مليار درهم (≈2.83 مليار دولار) في 20242025 (مجلة صناعة المغرب: الصناعة الجوية في المغرب.. من الطموح إلى الريادة العالمية). ورغم اندماج هذا القطاع في سلاسل القيمة العالمية، يظل القرار الاستراتيجي والتمويل والتوريد متأثرًا بالفاعلين الدوليين، مما يجعل الحداثة الإنتاجية مقترنة بتبعية واضحة.

في هذا الإطار، لا يمكن اختزال البنية الاقتصادية في ثنائية "تبعية مطلقة" أو "سيادة كاملة". فالمغرب يشغل موقعًا وسيطًا: اقتصاد مندمج في السوق العالمية، وقادر على التصدير وجذب الاستثمار، لكنه يظل، في الآن ذاته، عرضة لاختلالات خارجية لا يتحكم في شروطها.

ينعكس هذا الوضع أيضًا على طبيعة الفاعلين الاقتصاديين. فجزء من الرأسمال المحلي يستفيد من هذا الاندماج، سواء عبر الأنشطة التصديرية أو عبر قطاعات مرتبطة بالطلب الداخلي. غير أن جانبًا آخر يظل مرتبطًا بأنشطة ريعية أو شبه ريعية، ما يحد من دينامية التحول الإنتاجي. أما الدولة، فتتحرك ضمن هوامش محددة، حيث تسعى إلى الحفاظ على التوازنات الماكرو-اقتصادية، وضمان جاذبية الاستثمار، مع محاولة احتواء الآثار الاجتماعية للصدمات.

في أوقات الأزمات، يصبح هذا التوازن أكثر صعوبة: فالحفاظ على الاستقرار المالي قد يمر عبر سياسات تقشفية أو تقليص للدعم، بينما يؤدي ارتفاع الأسعار إلى ضغط متزايد على القدرة الشرائية. وهنا، تتحول الصدمات الخارجية إلى تحديات داخلية مباشرة.

بهذا المعنى، لا تخلق الحروب أزمات الاقتصاد المغربي بقدرٍ ما تكشف حدوده. فهي تبرز أن نموذجًا قائمًا على اندماج غير متكافئ، وتخصص تصديري مرتبط بسلاسل قيمة خارجية، واعتماد نسبي على تدفقات مالية غير مستقرة، هو نموذج قادر على تحقيق النمو في الظروف العادية، لكنه يظل هشًا أمام الصدمات الكبرى.

لذلك، فإن الرهان لا يكمن فقط في تجاوز تداعيات الظرفية الدولية، بل في تعميق النقاش حول شروط الاندماج نفسه: كيف يمكن الانتقال من موقع متأثر بالدورات العالمية إلى موقع أكثر قدرة على امتصاصها؟ وكيف يمكن تعزيز التحكم في المدخلات الاستراتيجية، ورفع القيمة المضافة المحلية، وتنويع الشراكات الاقتصادية؟

دون هذا التحول، ستظل الأزمات العالمية تُترجم محليًا إلى ضغوط اجتماعية واقتصادية، وسيبقى الاقتصاد عرضة لتقلبات لا يملك أدوات كافية للتحكم فيها.

«ما انقطعت حروب الشرق الأوسط قط عن كونها حروب نفط وإمبراطورية»

مقابلة مع جلبير الأشقر/أجرى المقابلة: بشير أبو منة

يبيّن جلبير الأشقر، الأستاذ في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS) بجامعة لندن، كيفية تشكيل النفط والقوة الأمريكية والتنافس الإقليمي لعقود من الصراعات في الشرق الأوسط، موضحًا سبب اندراج المواجهة مع إيران ضمن تقليد إمبراطوري راسخ.

لماذا يظل الشرق الأوسط منكوبا بالحرب إلى هذه الدرجة؟ في حوار أجراه بشير أبو منة، الأستاذ بجامعة كنت وعضو هيئة تحرير مجلة Jacobin الأمريكية التي نشرت المقابلة، يرى الأشقر، مترجم الحوار إلى اللغة الفرنسية، أن السبب يعود في المقام الأول إلى مكانة المنطقة المركزية في اقتصاد النفط العالمي، وإلى استراتيجيات القوى الكبرى الساعية للسيطرة عليها. ويتناول الأشقر في حديثه منطق التدخل الأمريكي، وحدود التحالف الأمريكي-الإسرائيلي، واستراتيجية إيران في الصراع الجاري، إلى جانب التداعيات الإقليمية لتطور عقيدة واشنطن الإمبريالية .

بشير أبو منة: يستحيل الحديث عن الشرق الأوسط دون الكلام عن الحرب؛ إنها على الأرجح المنطقة الأكثر تمزقًا بالحرب منذ العام 1945. ففي الخمسة عشر عامًا الماضية وحدها، انحطت عدة انتفاضات عربية إلى حروب أهلية مديدة، فضلًا عن حرب إسرائيل الأبدية على الفلسطينيين. برأيك، ما الذي يجعل الحروب متفشية إلى هذا الحد في المنطقة؟

جلبير الأشقر: ما من شك أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تُعد، مقارنةً بسائر مناطق العالم، الأكثر عرضة للنزاعات المسلحة منذ العام 1945، إذ شهدت عددًا كبيرًا من الحروب بين الدول والتدخلات العسكرية الأجنبية. وقد تصاعد هذ الصنف الأخير بنحو ملحوظ عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، حين شعرت الولايات المتحدة بحرية التدخل في المنطقة، بدءًا بحربها على العراق في العام 1991. ثم لحقت بها روسيا في عهد فلاديمير بوتين، مع تدخلها لدعم النظام السوري منذ العام 2015.

سبب انتشار هذه الحروب جليٌّ، متمثل فيما يسمى بـ«لعنة النفط»، أي امتلاك دول الخليج والمناطق المحيطة، منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية، أكبر احتياطيات نفط في العالم، عالية الربحية وفضلا عن ذلك سهولة استخراجها النسبية.

يقع النفط، أو بنحو أدق الهيدروكربونات، باعتبار الغاز الطبيعي، في صلب سياسة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد تجسّد اهتمام الإمبريالية الأمريكية الكبير بالمنطقة، بدعم من شركات النفط الكبرى، في توقف فرانكلين ديلانو روزفلت الشهير في البحر الأحمر في فبراير 1945، عائدا من مؤتمر يالطا حيث ناقش الحلفاء تشكيل عالم ما بعد الحرب.

وأعقب لقائه على متن سفينة USS Quincy مع الملك عبد العزيز، مؤسس المملكة العربية السعودية، إنشاءُ قاعدة جوية أمريكية في الظهران، وسط حقول النفط السعودية التي كانت تستغلها شركة أرامكو (المعروفة آنذاك باسم شركة النفط العربية الأمريكية)

والخاضعة آنذاك للسيطرة الأمريكية، في موقع استراتيجي في سياق الحرب الباردة.

وصَفتُ المملكة العربية السعودية أحيانًا بالولاية الأمريكية الحادية والخمسون الفعلية، وهو وضع حظيت به في الواقع حتى قبل قيام دولة إسرائيل. فقد كانت المملكة، ومعها منطقة الخليج بأكملها، ولا تزال، في قلب الاستراتيجية الإمبريالية الأمريكية في النصف الشرقي من العالم، رغم المحاولات المتكررة للالتفاف على الحقيقة بادعاءات من قبيل أن «ليس من أجل النفط» أو «ليس من أجل بالنفط وحده».

تساءل الرئيس الأسبق للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، آلان غرينسبان ، معلقا على الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، في مذكراته عن سبب «التحرج السياسي من الإقرار بما يعلمه الجميع: أن حرب العراق كانت إلى حد كبير حربًا من أجل النفط».

وبطبيعة الحال، لا تقتصر مسألة النفط على تأمين وصول الولايات المتحدة إلى نفط العراق أو الخليج، ولا هو بالأمر الرئيس

«ما انقطعت حروب الشرق الأوسط قط عن كونها حروب نفط وإمبراطورية»

مقابلة مع جلبير الأشقر/أجرى المقابلة: بشير أبو منة

بالنسبة للولايات المتحدة. ما في الرهان هو كتلة عائدات النفط المالية الهائلة التي تملكها دول الخليج (إذ تتجاوز أصول صناديقها السيادية 3 تريليونات دولار، أي نحو 40٪ من الإجمالي العالمي لهذه الصناديق)، والاستفادة من قوتها الشرائية الكبيرة، خصوصا في تمويل المجمع الصناعي العسكري الأمريكي. والقصد أيضًا التحكم في وصول الدول الأخرى إلى موارد الهيدروكربونات في الخليج. وكما أشار ديفيد هارفي عن حق: «من يتحكم في الشرق الأوسط يتحكم في صنبور النفط العالمي، ومن يتحكم في هذا الصنبور يستطيع السيطرة على الاقتصاد العالمي، بالأقل في المدى المنظور».

وهذا يبيّن أيضًا مدى خطأ الاعتقاد الشائع بأن تطور إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، إلى جانب صعود الصين، يعني تراجع أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لواشنطن. إن قسما كبيرا من هذا الضرب من التعليقات الواهمة قد دار حول «الانعطاف نحو آسيا» في عهد إدارة أوباما. ما أغفلت هذه التعليقات إغفالا تاما هو أن التحكم في «صنبور نفط» الخليج يظل عنصرا حاسما في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصين، التي تجلب زهاء نصف وارداتها النفطية من هذه المنطقة. كما أن المشاريع المشتركة بين كبرى شركات الذكاء الاصطناعي الأمريكية ودول الخليج، والتي تقود إلى إنشاء مراكز بيانات مستهلكة للطاقة بإفراط، مستفيدة من وفرة التمويل والطاقة منخفضة الكلفة، تضيف بعدًا جديدًا يعزز الأهمية الاستراتيجية للمنطقة بالنسبة للولايات المتحدة.

وأخيرًا، في حالة إدارة ترامب، أسهمت مصالح عائلات ترامب وكوشنر وويتكوف الواسعة في دول الخليج في رفع مستوى اهتمام واشنطن بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عمومًا، وبالخليج بوجه خاص، إلى مستوى غير مسبوق، وهو ما انعكس في تركيز التدخلات العسكرية لدونالد ترامب هناك أكثر من أي منطقة أخرى في العالم.

بشير أبو منة: في الواقع، يندرج ترامب ضمن سلسلة ممتدة من الرؤساء الأمريكيين الذين جعلوا من استخدام القوة العسكرية في الشرق الأوسط ركيزة أساسية للاستراتيجية الأمريكية. فما الدوافع المباشرة والأهداف السياسية بعيدة المدى وراء الهجوم الأمريكي على إيران؟ وما تفسير سياسة إدارة ترامب إزاء إيران؟

جلبير الأشقر: منذ الثورة الإيرانية عام 1979، التي أزاحت نظام الشاه حليف الولايات المتحدة الرئيس في المنطقة، أصبحت طهران مصدر ازعاج مستمر لواشنطن. بيد أن العلاقات بين البلدين اجتازت أطوارا متباينة، فمهما بدا الأمر غريبا، كانت ثمة فترات تعاون بين واشنطن وطهران بعد العام 1979. وفي الثمانينيات، دعمت الولايات المتحدة وإسرائيل جهود إيران الحربية ضد العراق في ما أصبح يعرف بـ«قضية إيران-كونترا»، إذ كان من مصلحتهما حينها إطالة الحرب بين دولتين اعتبرتا مارقتين تهددان مصالحهما. ثم ساندت إيران، عبر حلفائها العراقيين المتعاونين مع واشنطن، غزو الولايات المتحدة للعراق في العام 2003.

ومن المفارقات أن الجيش الأمريكي نقل هؤلاء الحلفاء بشاحناته ونصبهم في السلطة. وكانت النتيجة أن إيران باتت أكبر مستفيد من الغزو، ليفوق نفوذها في العراق نفوذ الولايات المتحدة، ما يجعل العراق يعتبر واحدًا من أبرز الإخفاقات في التاريخ الإمبراطوري الأمريكي، على غرار فيتنام.

لم يمنع الاتفاق النووي بين إدارة أوباما وطهران في 2015 إيران من تعزيز نفوذها الإقليمي، مدعومة بتدخلها في سوريا إلى جانب نظام بشار الأسد منذ 2013، وسيطرة الحوثيين على شمال اليمن عام 2014. وقد استغلت طهران في الآن ذاته في هذا التوسع معاداة إسرائيل والولايات المتحدة، والولاء الطائفي الشيعي. انها المؤاخذة الرئيسة التي أبداها ترامب، وبنيامين نتنياهو، وممالك الخليج الرئيسة لأوباما، إذ لاموه على توقيع الاتفاق النووي في ذروة التوسع الإقليمي الإيراني، دون أي محاولة للحد منه، بل على العكس، عزز الاتفاق وضع إيران الاقتصادي، ما سهّل سياستها الإقليمية.

وبالنظر إلى كل الأسباب السابقة، يمكن فهم الدافع القوي الذي يوجه سياسة ترامب تجاه إيران. إنه يسعى عبر هذا العدوان الجاري إلى فرض هيمنة على هذا البلد، ما يكمل، ويعزز بنحو كبير، السيطرة الأمريكية على الخليج وعموم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

بشير أبو منة : تبدو هذه الحرب تحقيقا لحلم نتنياهو. فهل تطابق أهداف الولايات المتحدة أهداف إسرائيل، أم أن ثمة فروقًا جوهرية؟

جلبير الأشقر: هناك طبعا نقاط التقاء ومواضيع اختلاف. فوجه التقارب واضح، حيث تسعى الولايات المتحدة وإسرائيل - وليس فقط حكومة نتنياهو، بل مجمل النخبة الصهيونية الحاكمة – إلى إنهاء البرنامج النووي الإيراني. إذ ترى فيه إسرائيل تهديدًا وجوديًا يعرض للخطر وضعها بما هي الدولة النووية الوحيدة في المنطقة، بينما تعتبر واشنطن امتلاك إيران للأسلحة النووية مستقبلًا وسيلة ردع محتملة، قادرة على تهديد حقول النفط العربية المجاورة، ما قد يؤدي إلى كارثة للمصالح الأمريكية والاقتصاد العالمي. كما يتفق الطرفان على ضرورة الحد من نفوذ إيران في المنطقة.

بيد أن ثمة أيضًا فروقا، وإن لم تكن جلية بقدر جلاء أوجه التلاقي. بوجه عام، لم يكن هناك أبدًا تطابق أهداف تام بين إسرائيل الولايات المتحدة. لنأخذ مثلا أول حرب إسرائيلية كبرى

«ما انقطعت حروب الشرق الأوسط قط عن كونها حروب نفط وإمبراطورية»

مقابلة مع جلبير الأشقر/أجرى المقابلة: بشير أبو منة

خدمت المصالح الأمريكية: حرب الأيام الستة في يونيو 1967، حين ضربت إسرائيل بقوة الدولتين العربيتين اللتين كانتا معارضتين بشدة للإمبريالية الأمريكية آنذاك - مصر بقيادة جمال عبد الناصر وسوريا بقيادة يسار حزب البعث القومي العربي. استغلت إسرائيل فرصة حرب 1967 لبسط سيطرتها على كامل فلسطين الانتداب البريطاني، من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط، على حساب الأردن بشكل رئيس، وهو حليف أمريكي مخلص كان يدير الضفة الغربية بعد ضمها في العام 1949. وبالطبع، لم يكن هذا ما تصبو إليه واشنطن.

في الهجوم المستمر على إيران، يتضح التباين أكثر عندما يدعو نتنياهو إلى «تغيير النظام» ويدعم إعادة الملكية بقيادة رضا بهلوي، نجل الشاه الذي أطيح عام 1979، بينما يستبعد ترامب هذا الخيار تماماً، كما استبعد زعيمة المعارضة اليمينية في فنزويلا، ماريا كورينا ماتشادو، بعد إطاحة نيكولاس مادورو. ويظهر الفرق بوضوح عند مقارنة موقف نتنياهو مع التصريح الطائش الذي أدلى به ترامب لشبكة فوكس نيوز في 6 مارس: «سيكون الأمر سهلا جدا. سيكون كما في فنزويلا. لدينا زعيمة رائعة هناك. إنها تقوم بعمل ممتاز، وسينجح الأمر كما في فنزويلا»، في إشارة إلى الرئيسة المؤقتة ديلسي رودريغيز.

كما أبدى ترامب انفتاحه على فكرة وجود حاكم ديني في إيران، قائلاً: «حسناً، يمكن أن أكون كذلك، نعم، أعني، يتوقف الأمر على من هو الشخص. لا يزعجني وجود قادة دينيين. أنا أتعامل مع العديد من القادة الدينيين وهم رائعون». وعندما سئل عما إذا كان يشترط وجود دولة ديمقراطية، أجاب شبكة CNN : «لا، أقول إنه يجب أن يكون هناك قائد عادل ومنصف، يقوم بعمل ممتاز، يعامل الولايات المتحدة وإسرائيل معاملة حسنة، ويتعامل مع دول الشرق الأوسط الأخرى - فجميعها شركاؤنا».

يكمن جوهر المشكلة في أن نتنياهو ومجمل نخبة السلطة الصهيونية سيرحبون بانهيار الدولة الإيرانية، بما يتوافق تماماً مع مشروعهم القديم لتفكيك محيطهم الإقليمي. لكن انهيار الدولة الإيرانية، التي تشكل الأقليات العرقية نحو نصف سكانها، سيكون كارثة للمصالح الأمريكية في المنطقة، إذ سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي بأكمله، بدءًا من أقرب حلفاء واشنطن. هؤلاء الحلفاء يدعمون بالتأكيد الهدف الأمريكي في العدوان على إيران، لكنهم يرفضون بنفس القدر هدف إسرائيل، خاصة وأن الدول الاستبدادية التي يمثلون لا يمكن إلا أن تنزعج من دعوات نتنياهو الزائفة لـ«الديمقراطية» في إيران.

يتطلب فهم مذهب ترامب الإمبراطوري القديم-الجديد النظر إلى الدروس المستفادة من العراق، التي تنبه إليها. فقد أدى تفكيك واشنطن للدولة العراقية بعد احتلالها عام 2003 إلى فوضى مكنت إيران من الهيمنة على الأغلبية الشيعية العربية في البلد، وانتشرت حرب العصابات المناهضة لأمريكا بين العرب السنة، وتحولت لاحقًا إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وكانت الخلاصة المستفادة أن الولايات المتحدة، بدلًا من «تغيير

«ما انقطعت حروب الشرق الأوسط قط عن كونها حروب نفط وإمبراطورية»

مقابلة مع جلبير الأشقر/أجرى المقابلة: بشير أبو منة

النظام» الذي دعا إليه المحافظون الجدد الذين سيطروا على وزارة الدفاع إبان ولاية جورج دبليو بوش الأولى بدعم من دونالد رامسفيلد وديك تشيني، يجب أن تفرض إرادتها على الأنظمة القائمة كما هي، بغض النظر عن طبيعتها.

يمكن قول إن الولايات المتحدة في عهد ترامب، في ولايته الثانية، تحولت إلى نسخة معاصرة من «سياسة المدفعية» في القرن التاسع عشر، حين كانت القوى العظمى تفرض إرادتها على الدول الأضعف بالتهديد بالقصف، أو تنفذه فعليًا إذا أبدت معارضة. لم يكن ثمة آنذاك أي اعتبار لطبيعة الحكومات، بل كان الهدف فرض المصالح الإمبريالية بالقوة القصوى على الدول الأضعف.

بشير أبو منة: يرى العديد من المعارضين الأمريكيين لهجوم الولايات المتحدة وإسرائيل المشترك على إيران، سواء من اليسار أو اليمين أو اليمين المتطرف، أن هذا الهجوم غير مبرر، خاصة وأن إيران لا تشكل تهديدًا وشيكًا للولايات المتحدة. ويستند هؤلاء المعارضون إلى الاعتقاد بأن واشنطن تتصرف لحساب إسرائيل. وتعيد هذه الحرب طرح التساؤل حول مدى تأثير إسرائيل ولوبيها في تحديد السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وتحريفها، وما إذا كانوا يشوهونها. كيف ترى التحالف بين الولايات المتحدة وإسرائيل وما هي الدوافع التاريخية والحالية الكامنة وراءه؟

جلبير الأشقر: بعد ما جرى شرحه عن الفروق بين واشنطن وإسرائيل، يصبح واضحًا أن ليس الذيل الإسرائيلي من يتحكم في الكلب الأمريكي. إن للدولتين مصالح متقاربة في مواجهة إيران كما يحدث الآن، لكنهما لا تتشاركان نفس الأهداف. أما بشأن تصريح ماركو روبيو Marco Rubio الذي أثار جدلاً واسعًا حين قال: «كنا نعلم أن هناك عملية إسرائيلية، وكنا نعلم أن ذلك سيؤدي إلى هجوم على القوات الأمريكية، وكنا نعلم أنه إذا لم نتحرك استباقيًا قبل هذه الهجمات فستكبد خسائر أكبر»، فقد أسيء تأويله بحو كبير.

يجب، من أجل فهم هذا التصريح، أن نأخذ في الاعتبار أن أحد الركائز الأساسية في عقيدة ترامب الجديدة، التي تركز على «تغيير سلوك النظام» بدلًا من «تغيير النظام» نفسه - كما لخصها رئيس مجلس النواب، مايك جونسون Mike Johnson ، عند تعليقه على عمليات القرصنة التي نفذتها الولايات المتحدة في فنزويلا – يتمثل في استهداف قادة النظام المعتبرين عقبات أمام تعديل السلوك. وبما أنه لم يكن من ممكنًا، و لا مجديا، اختطاف المرشد الأعلى الإيراني، علي خامنئي، يبقى الخيار الوحيد هو اغتياله، وهو فن برعت فيه إسرائيل والموساد، النظير الإسرائيلي لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA). لذلك عولت واشنطن على شريكها الأصغر لتنفيذ هذه المهمة، وقد كشف تحقيق لصحيفة فاينانشال تايمز أن إسرائيل حددت يوم السبت كفرصة مناسبة بشكل خاص.

عندما اقتنعت وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) وإسرائيل بأن خامنئي سيعقد اجتماعًا صباح السبت في مكتبه قرب شارع باستور، بدا قتله مع وجود عدد كبير من كبار القادة الإيرانيين فرصة مناسبة جدًا. وقد مهد الجيش الأمريكي الطريق للطائرات المقاتلة الإسرائيلية لقصف مجمع خامنئي عبر شن هجمات إلكترونية تهدف إلى «تعطيل وإضعاف وإعاقة قدرة إيران على الرؤية والتواصل والرد»، وفقًا للجنرال دان كين، رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية.

والآن، يزعم أن الذيل الإسرائيلي هو من يحرك الكلب الأمريكي، يسعى المحافظون - مثل جون ميرشايمر John Mearsheimer وستيفن والت Stephen Walt وجناح حركة MAGA المتمثل في تاكر كارلسون Tucker Carlson – إلى طمس حقيقة الإمبريالية الأمريكية وتحميل «اللوبي الإسرائيلي» المسؤولية، وأحيانًا، كما في حالة كارلسون، إلقاء اللوم على «اليهود» بشكل مباشر.

كان كتاب ميرشايمر ووالت الشهير الأكثر مبيعًا عام 2007 يفسر غزو العراق الفاشل على هذا النحو، وكأن إدارة جورج دبليو بوش - التي كانت مشبعة بمصالح النفط وتضم أعضاء «مشروع القرن الأمريكي الجديد» الذين ضغطوا على بيل كلينتون من أجل هذا الغزو - كانت بحاجة إلى اللوبي الإسرائيلي لاستغلال الفرصة التي أتاحتها هجمات 11 سبتمبر 2001 لغزو العراق. هذا بينما كان العراق منهكًا تمامًا بعد ثماني سنوات من الحرب مع إيران، تلتها اثنتا عشرة سنة من الحظر القاسي والإجرامي فرضته الولايات المتحدة. في الواقع، كانت إسرائيل تفضل أن تهاجم الولايات المتحدة إيران في ذلك الوقت، وكانت بالتأكيد غاضبة بشدة لرؤية واشنطن تستقدم حلفاء طهران على دباباتها وتنصبهم في السلطة ببغداد.

تتبع «العلاقة الخاصة» بين واشنطن والدولة الصهيونية من كون الأولى تعتبر الثانية حارسًا للمصالح الأمريكية الإقليمية - حليفًا عسكريًا بالغ الفعالية، قادرًا على أن يحل محل واشنطن عندما تمنعها ظروف داخلية عن التدخل، أو أن يكمل جهودها بشكل مفيد، كما يظهر الآن في العدوان المشترك على إيران، وما شهدنا في العدوان السابق في يونيو الماضي. ولا يعدو ما تقدم واشنطن من مساعدات عسكرية لإسرائيل كونه فتاتًا قياسا بضخامة الميزانية العسكرية الأمريكية، وهو استثمار مربح جدًا مقارنة بالفائدة الحدية لنفس المبلغ إذا أضيف إلى نفقات البنتاغون. وفي بعض الأحيان، يعزز عامل أيديولوجي هذا الدعم، كما كان الحال مع جو بايدن، الذي يُعد بالتأكيد الرئيس الأمريكي الأكثر

«ما انقطعت حروب الشرق الأوسط قط عن كونها حروب نفط وإمبراطورية»

مقابلة مع جلبير الأشقر/أجرى المقابلة: بشير أبو منة

صراحة وشراسة في صهيونيته، وفخورا بذلك.

بشير أبو منة: تقوم إيران، في ردها على العدوان الأمريكي-الإسرائيلي، بما أعلنت دائمًا أنه واجبها: استهداف المصالح الأمريكية في المنطقة، حتى في دول الخليج. فما هي أهداف إيران في هذه الحرب؟ وهل سيظل نظامها الداخلي، غير الشعبي، صامدا؟

جلبير الأشقر: أهداف إيران في توسيع الحرب لتشمل المنطقة بأسرها جلية جدا، وقد جرى الإعلان عنها، في شكل تهديد، قبل وقت طويل من اندلاع العدوان. إنها الورقة العسكرية الوحيدة في متناول إيران في مواجهة العدوان، فبالإضافة إلى قصف إسرائيل والقوات الأمريكية المتاحة لها، تسعى لإحداث اضطراب في دول الخليج وصادراتها النفطية، ما يخلق ضغطًا كبيرًا على الاقتصاد العالمي وعلى هذه الدول، ويجبرها بدورها على الضغط على واشنطن لوقف العدوان في أقرب وقت ممكن.

أما بقاء النظام الإيراني، فلا أرى في الوقت الحالي أي احتمال معقول لسقوطه. قد تعود الانتفاضة الشعبية ضد الحكومة بعد انتهاء الحرب، لكن يصعب تخيل الناس ينزلون إلى الشوارع في طهران تحت القصف. وحتى لو فعلوا، فلا توجد قوة معارضة منظمة في إيران قادرة على إطاحة الجمهورية الإسلامية. أظهر النظام الثيوقراطي، في مواجهة انتفاضة أواخر العام الماضي، وهي الأعظم منذ التي أطاحت الشاه في العام 1979، أنه مستعد لقتل آلاف لضمان بقائه. السيناريو الآخر الوحيد هو انقسام القوات المسلحة الإيرانية - مثل الانقسام بين الجيش النظامي وحرس الثورة، العمود الفقري العسكري للنظام - ما قد يؤدي إلى حرب أهلية نظير ما شهدت سوريا. وهذا بالضبط كابوس واشنطن، مع أنه حلم إسرائيل.

وهذا يفسر إصرار ترامب على محاولة التغيير من داخل الدولة، حتى أنه يفكر في التعاون مع «قادة دينيين» يدعمون المصالح الأمريكية. حاليًا، يبدو أن النظام الإيراني اختار المواجهة، باختيار مجتبى، نجل خامنئي، مرشدا أعلى جديدا. ما إذا كان ترامب سيحقق مطمحه، أم أن النظام الإيراني سيواصل صموده، يظل أمرًا قابلًا للتكهن، رغم أن المؤشرات الأولية تميل إلى الأمر الثاني.

بشير أبو منة : ماذا عن بلدك، لبنان؟ لم تكف إسرائيل عن قصفه منذ 7 أكتوبر، في حين بات حزب الله قوة ضعيفة جدًا عسكريًا وسياسيًا، بعد أن فقد جزءًا كبيرًا من الدعم الشعبي الذي كان يحظى به إبان حرب العام 2006 ضد إسرائيل، خاصة بعد تدخله إلى جانب نظام الأسد الوحشي. يبقى السؤال: إلى أين يتجه حزب الله الآن؟

تعتبر إسرائيل حزب الله مجرد أداة مساعدة لطهران، بيد أنه في الآن ذاته حزب جماهيري مستند إلى نفس المزيج الأيديولوجي الذي تتبناه إيران: معاداة الصهيونية، معارضة الهيمنة الأمريكية، الطائفية الشيعية، والأصولية الإسلامية. وهذا يعني أن إسرائيل تسعى، كما فعلت في هجومها الموجه لتدمير حركة حماس، إلى القضاء على حزب الله عبر مرافقة الضربات المباشرة - بما في ذلك استهداف قادة الحركة في خريف العام 2024 - بتطبيق الاستراتيجية التقليدية لمكافحة التمرد المعروفة بـ«تجفيف المستنقع»، أي مهاجمة القاعدة الشعبية التي تدعم العدو لعزلها عنه ودفعها في النهاية للانقلاب عليه.

النسخة الإسرائيلية من هذه الاستراتيجية تُعرف باسم «مبدأ الضاحية»، في إشارة إلى ضاحية بيروت الجنوبية، التي تسكنها غالبية شيعية وتعرضت لقصف عنيف وتدمير جزئي إبان العدوان الإسرائيلي على حزب الله في العام 2006، شأنها شأن مناطق لبنانية أخرى ذات أغلبية شيعية مؤيدة للحزب. وتفرض إسرائيل هذا النهج مرة أخرى على لبنان، وبوحشية أكبر من العام 2006 أو 2024، بهدف دفع القوات الحكومية اللبنانية لإجبار حزب الله على تسليم أسلحته. ومن الصعب التنبؤ بكيفية انتهاء هذا الصراع، إذ يعتمد ذلك بشكل كبير على نتيجة العدوان الجاري ضد إيران.

اسمح لي بتعليق أخير بهذا الصدد. في حرب الإبادة الجماعية ضد غزة، المبررة بكونها حملة ضد حركة حماس، وكذلك في عدوانها الفتاك على لبنان الذي يستهدف حزب الله، تتصرف إسرائيل، في واحدة من مفارقات تاريخها المرة، بطريقة تقترب إلى حد كبير من ما يُعتبر أحد الأمثلة المبكرة للاستراتيجية المعروفة باسم «تجفيف المستنقع»: القمع الوحشي الذي مارسته الإمبراطورية الرومانية في القرن الثاني الميلادي ضد الثورة اليهودية التي قادها سيمون بار كوخبا.

وكأن الدولة الصهيونية حريصة على محاكاة جميع مضطهدي اليهود عبر التاريخ، من العصور القديمة وحتى القرن العشرين، بممارسة معاملة مماثلة تجاه شعوب الشرق الأوسط. لقد تحقق بالفعل ما أشار إليه مؤسس الصهيونية السياسية، ثيودور هرتزل، بخصوص «التقليد الداروينى» للصهاينة تجاه أعداء اليهود.

المصدر:

https://regards.fr/les-guerres-du-moyen-orient-nont-cesse-detre-/des-guerres-de-petrole-et-dempire

نشرت الترجمة الفرنسية بالرابط أعلاه يوم 14 مارس 2026

مؤسسة شرق - غرب والمفوضية UNHCR أبواب القمع والإقصاء

الحلقة الثانية: «مؤسسة شرق غرب, جلسات الاستماع والعقاب الجماعي للاجئين/ت»

بقلم- Border Resistance

تعد جلسة الاستماع داخل مؤسسة شرق- غرب محطة أساسية في مسار اللاجئ، حيث تعقد كل ثلاثة أشهر مع الأخصائي الاجتماعي، ليعرض خلالها مختلف الصعوبات والتحديات التي يواجهها. وعلى ضوء هذه الجلسة، يتم اتخاذ قرار بشأن مدى استحقاقه للمساعدة الاجتماعية، التي لا تتجاوز 500 درهم، لكنها تظل ذات أهمية كبيرة في ظل هشاشة أوضاعهم.

في السابق، كانت هذه الجلسات تُعقد بشكل حضوري، مما يتيح تواصلا مباشرا وتفاعلا إنسانيا ضروريا لفهم دقيق لوضعية اللاجئ. غير أن الإدارة قررت قبل ثلاثة أشهر إلغاء المقابلات المباشرة وتعويضها بمكالمات هاتفية، وهو ما قوبل بانتقادات واسعة من طرف اللاجئين، الذين اشتكوا من صعوبة التواصل، وضيق الوقت، وعدم القدرة على شرح معاناتهم بشكل كاف.

ومع بداية هذا الأسبوع، تفاجأ اللاجئون بتأكيد هذا التوجه واستمرار اعتماد الهاتف كوسيلة وحيدة لعقد جلسات الاستماع، مما عمّق شعورهم بالإقصاء وعدم الإنصات.

غير أن معطى جديدا برز في هذا السياق، يتمثل في كون هذا التحول جاء، بحسب ما يتم تداوله، كرد فعل على حادثة اعتداء قام بها أحد اللاجئين على أحد موظفي المؤسسة. وإذا كان من المشروع أن تتخذ المؤسسة تدابير لضمان سلامة موظفيها، فإن ذلك لا ينبغي أن يتحول إلى مبرر لاتخاذ إجراءات عامة تمس جميع اللاجئين دون تمييز.

فمبدأ عدم العقاب الجماعي يظل من المبادئ الأساسية، سواء في القواعد العامة للعدالة أو في المقاربات الحقوقية، حيث لا يمكن تحميل مجموعة كاملة تبعات سلوك فردي معزول. كما أن حرمان اللاجئين من حقهم في جلسة استماع حضورية قد يؤثر بشكل مباشر على جودة تقييم أوضاعهم، وبالتالي على حقهم في الاستفادة من المساعدات الاجتماعية.

إن التحدي الحقيقي يكمن في إيجاد توازن بين ضمان الأمن داخل المؤسسة، واحترام كرامة اللاجئين وحقهم في التواصل المباشر والفعال. فبدل تعميم إجراءات قد تفهم كعقاب جماعي، يمكن التفكير في حلول بديلة، مثل تعزيز إجراءات السلامة، أو تنظيم الجلسات بشكل يضمن الحماية دون المساس بجوهر الخدمة.

وفي الأخير نؤكد أننا سنتابع عن كتب ما يجري لا سواء في المفوضية أو شركائها الاجتماعيين، نسجل الانتهاكات التي تطال اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين، دعما لهم في حقهم في حياة كريمة.

نضال سكان دواوير الواد الأخضر بجماعة سيدي عيسى بن سليمان ضد مشروع مقلع الرمال وتكسير الحجارة

بقلم : المراسل

في إطار النضال المستمر والمتصاعد لساكنة دواوير الواد الأخضر بجماعة سيدي عيسى بن سليمان ضد مشروع مقلع الرمال وتكسير الحجارة، نظمت الساكنة يوم الخميس 2 أبريل 2026 مسيرة احتجاجية حاشدة مشياً على الأقدام لمسافة تجاوزت 35 كيلومتراً، وصولاً إلى عمالة قلعة السراغنة والمحكمة الابتدائية. شاركت في هذه المسيرة جميع الفئات الاجتماعية من الرجال والنساء والشباب والشابات والأطفال، في تعبير واضح عن التماسك الشعبي ورفض مطلق للمشروع، وتأكيد على الاستمرار في النضال حتى تحقيق المطلب الأساسي بوقف وإزالة المشروع نهائياً.

وقد تزامنت المسيرة مع محاكمة خمسة معتقلين من ساكنة دوار ولاد الرامي بالجماعة نفسها، أربعة منهم في حالة اعتقال بينهم طفل قاصر تم اعتقاله أثناء رعيه للغنم، فيما يتابع أستاذ آخر في حالة سراح. يوم المسيرة، نظمت وقفة احتجاجية أمام المحكمة تضامناً مع المعتقلين والمطالبة بالإفراج الفوري عنهم، في حين تمت محاكمة المعتقلين الثلاثة عبر تقنية الفيديو عن بُعد، ما أثار تساؤلات جدية حول ضمانات المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع. حضر الجلسة مجموعة من مناضلي الإطارات الديمقراطية والتقدمية، وأعضاء من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع الصهريج-العطاوية، وبعض أعضاء المكتب الجهوي للجمعية بجهة مراكش-آسفي، بالإضافة إلى أعضاء جمعية أطاك المغرب، وعدد من المحامين من قلعة السراغنة ومراكش ومدن أخرى، بعضهم انتدبته الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وتم تسجيل نيابة مجموعة محامين آخرين لمؤازرة المعتقلين. وبعد المداولة، قررت المحكمة تأجيل الملف لإعداد الدفاع مع رفض طلب الإفراج المؤقت، وتحديد الجلسة المقبلة يوم الخميس 9 أبريل.

على صعيد متصل، طلب عامل الإقليم فتح حوار مباشر مع الساكنة، فتم تشكيل لجنة دخلت في مفاوضات معه، في حين واصلت بقية الساكنة اعتصامها أمام مقر العمالة تأكيداً على التشبث بالمطلب. وصف السكان الحوار بأنه إيجابي، إذ أصرت اللجنة على رفض قطعي لإقامة مقلع أو محطة تكسير الحجارة بالدوار، وطالبت بإطلاق سراح جميع المعتقلين ووقف المتابعات القضائية في حق الساكنة. وكان رد العامل إيجابياً، إذ صرح بأنه استوعب إشارات الساكنة، وأنه لا يمكنه تمرير مشروع ترفضه الساكنة، وأن باب الحوار مفتوح، وطلب من الساكنة تقديم الملف الكامل للمشروع. وبناءً على ذلك، من المقرر أن توجه لجنة

نضال سكان دواوير الواد الأخضر بجماعة سيدي عيسى بن سليمان ضد مشروع مقلع الرمال وتكسير الحجارة

بقلم : المراسل

الحوار اليوم الجمعة 3 أبريل إلى جلسة حوار أخرى، محملة بالملف المفصل، في خطوة تنتظرها الساكنة بترقب وأمل، مع تأكيد أن النضال سيستمر حتى تحقيق جميع المطالب.

من الناحية البيئية، يشكل مشروع المقلع تهديداً مباشراً للموارد المائية وتوازن النظام الإيكولوجي في الواد الأخضر، حيث يخشى السكان من استنزاف الفرشة المائية، وتلوث المياه السطحية، وتشويه المناظر الطبيعية، ما ينعكس سلباً على المزارع التي تعتمد أساساً على الزيتون والرمان كمصدر رئيسي للرزق. أما من الناحية الاقتصادية، فيخشى السكان من تضييع الأراضي الفلاحية، وارتفاع تكاليف الري، وتراجع الإنتاج الزراعي، إضافة إلى تأثير الضجيج والغبار الناتجين عن المعدات والتكسير على الصحة العامة، مما يرفع تكاليف العلاج ويضعف القدرة على العمل. كما أن الاستفادة الاقتصادية من المشروع غالباً ما تبقى محدودة ومؤقتة، ومحصورة في الشركات، بينما تتحمل الساكنة المحلية وطأة الأضرار على المدى الطويل، بما في ذلك احتمالات جفاف الآبار والهجرة إلى المدن الكبرى بحثاً عن مصادر مياه مأمونة وفرص عمل بديلة. في هذا السياق، يتجلى في هذه الحركة الاحتجاجية تشابك بين مطالب بيئية واقتصادية واجتماعية، وتعزز رفض الساكنة لأي مشروع تنموي لا يراعي رغبتها وحقها في المشاركة في القرار، ويهدد استمرارية حياتها وكرامتها في أراضيها.

في الختام، يمكن إدراج مطالب حقيقية ومنسقة يمكن لأهل القرى المغربية أن ينضالوا من أجلها، حفاظاً على محيطهم البيئي وسبل كسب رزقهم، خاصة في ظل مزمنة الهشاشة القروية وحرمان هذه المناطق من أبسط الخدمات الأساسية:

أولا، وقف إحداث مقالع الرمال ومحطات تكسير الحجارة دون مشاورة فعلية مع الساكنة، وضمان إجراء دراسة أثر بيئي واجتماعي مستقلة قبل أي مشروع، مع رفض كل مشروع يهدد الفرشة المائية وتوازن النظام الإيكولوجي في الواد والعيون والآبار التي تعتمد عليها الساكنة للزراعة والشرب. كما يجب أن يطالبوا بحماية الفرشة المائية والمساحات الفلاحية من الاستنزاف، ومنع سحب المياه الجوفية لمشاريع تجارية ضخمة، مع إعطاء الأولوية للحقوق التاريخية لأهل الأرض في الاستفادة من الموارد المائية.

ثانياً، على مستوى الاقتصاد وسبل الرزق، ينبغي أن يطالب أهل القرى بدعم الدولة للزراعة الصغيرة والوسطى، عبر توفير تمويل ميسر، وبذور، وتأطير فني، وإحداث تعاونيات محلية لتنظيم الإنتاج والتسويق، وضمان حمايتهم من احتكار الأراضي الجماعية أو المسقية لصالح ضيعات كبرى أو استثمارات صناعية. كما يجب أن ينادوا باستثمار في تكنولوجيات الري الموفرة للماء، مثل التنقيط وخزانات مياه الأمطار، بدل اعتماد مشاريع تنموية تستنزف الموارد على حساب سبل كسب الساكنة.

ثالثاً، على الصعيد الاجتماعي والبنية التحتية، يجب أن تكون مطالبهم واضحة حول الحصول على ماء صحي، وكهرباء مستقرة، وطرق صالحة، ومرافق صحية أساسية، لأن غياب هذه المقومات يدفع بالشباب إلى الهجرة ويزيد من تهميش العالم القروي. كما ينبغي أن ينادي السكان ببرامج تكوين وتشغيل مرتبطة بالمشاريع العمومية في البناء، والري، والغابات، مع إعطاء أولوية للساكنة المحلية في التوظيف، وببرامج صحية وقائية لمراقبة جودة الهواء والماء والحد من الأمراض الناتجة عن التلوث.

رابعاً، على الصعيد السياسي والمشاركة، يجب أن يطالب أهل القرى بالحق في الاشتراك الفعلي في القرار التنموي، عبر عرائض جماعية، وجلسات استماع، وتشكيل لجان محلية تمثل الفئات المختلفة (فلاحين، شباب، نساء، كبار سن). كما يجب أن يطالبوا بضمان حماية النشطاء والمعنيين بالبيئة من المتابعة القضائية أو الترهيب، وضمان حرية التعبير والتجمع والتضامن مع الساكنة المتضررة، مع المطالبة بتطبيق المبادئ المتعلقة بالحق في بيئة سليمة والحق في المشاركة النشطة في تقرير السياسات العمومية.

خامساً، يمكن أن تُبنى هذه المطالب على أساس قانوني ودستوري واضح، انطلاقاً من الفصل في الدستور المتعلق بالحق في بيئة سليمة، والفصول المتعلقة بالحقوق الفردية والجماعية، مع المطالبة بتطبيق قانون العرائض والملتمسات لضمان إدراج مطالب الساكنة في نقاشات الجماعات والجهات، وإصدار مواقف رسمية وواضحة حول كل مشروع يمس حياة الناس ومواردهم الطبيعية. مع حق الساكنة في رفض أية مشاريع مضرة بسبل عيشها ومحيطها البيئي.

هكذا، يتخطى النضال القروي في المغرب مجرد مواجهة مشروع مقلع أو محطة تكسير، إلى نضال بمطالب متكاملة بشأن الحق في بيئة سليمة، وفي تنمية عادلة، وفي مشاركة حقيقية في صياغة مصير القرى، حفاظاً على أراضي الأسلاف، وسبل رزق السكان، وكرامة الحياة في العالم القروي.

إضراب قطاعي التعليم والصحة أيام 9-10 و 11 أبريل 1979

بقلم: علاء الدين راجي (*)

تقديم جريدة المناضل-ة:

لا شك أن الإهمال البالغ الذي صار إليه تاريخ الحركة العمالية بالمغرب لا يعدو أن يكون سوى أمارة من أمارات التردي الإجمالي لهذه الحركة. فالجهود الجدية المتناولة جانبها النقابي كادت تتوقف كليا بإتمام الفقيد البير عياش ثلاثيته الموسومة «الحركة النقابية بالمغرب» بصدور جزئها الثالث قبل 31 سنة (سبتمبر 1993). وكذا الأمر من جانبها السياسي، بإيقاف المنية جهود الفقيد شكيب أرسلان، الذي خص الحزب الشيوعي المغربي بدراسة هي أجود ما تناول هذا الحزب العمالي. والأصرء ما هي عليه انشغالات المنظمات النقابية اليوم بتاريخ كفاح الطبقة العاملة ومنظماتها. فهذا موضوع مهجور ما خلا بعض جهود التوثيق التي تقوم بها كدش بإصدار مصنفات بيانات وكرونولوجيا.

سعينا دوما، منذ صدور جريدة المناضل- ة قبل 20 سنة، إلى إتاحة المكتوب عن الحركة العمالية لمناضلي طبقتنا ومناضلاتها، بترجمة ما يتناول حقبا سالفة، وبمتابعة لأبرز نضالات العقود الثلاثة الأخيرة. نواصل بإتاحة تناول أكاديمي لاضرابات قطاعي الصحة و التعليم في أبريل 1979.

ومن نافل القول أن القصد إتاحة أدبيات في التاريخ العمالي للمغرب، بلا مشاطرة بالضرورة لآراء من ننشر كتاباتهم- هن. وللاطلاع على تحليل من منظور العمالي يمكن العودة إلى المقال بالرابط التالي :

https://www.almounadila.info/archives/7760

ان اندلاع إضراب الموظفين يوم 20 دجنبر 1961، تطلب مرور حوالي عقدين من الزمن لعودة القطاع العام إلى إعلان إضراب جديد في قطاع الصحة والتعليم أيام 9 -11 10 أبريل 1979. وعرفت الحركة الإضرابية خلال عقد الستينات تراجعا كبيرا بصفة خاصة أثناء سريان حالة الاستثناء، بحيث وصل أدنى مستوياتها ببلوغها 74 نزاعا سنة 1969. إلا أنه خلال عقد السبعينات بدأت موجة الإضرابات تتصاعد، خاصة بعد تأسيس الكنفدرالية الديمقراطية للشغل بتاريخ 26 نونبر 1978، والذي شكل خلال هذه الفترة أهم حدث نقابي وسياسي في تاريخ المغرب.

وبالرجوع إلى السياق العام لسنة 1979 فإنه ظلت تتحكم فيه إكراهات ترتبط بالمحيط الدولي والداخلي على حد سواء، فعلى المستوى الدولي أدى تصاعد كلفة الطاقة والمواد الأولية إلى التأثير على الاقتصاد الوطني. كما أن التضخم الاقتصادي الدولي دفع الدول المصنعة إلى اتخاذ تدابير حمائية، أثرت بشكل واضح على صادرات الدول النامية وقلصت من مواردها من العملة الصعبة. أما على المستوى الوطني فبقي المغرب معبأ حول قضية الدفاع عن وحدته الترابية.

وفي هذا الإطار لجأت الحكومة المغربية منذ يونيو لسنة 1978 إلى نهج سياسة تقشفية، فأثرت على وثيرة نمو النشاط الاقتصادي وخلقت انفجارا في مستوى النزاعات العمالية التي بلغت 779 نزاع سنة 1979 من بينها 532 ما بين يناير وأبريل. وأدت إلى ضياع 429.000 يوم عمل عوض 306.000 خلال سنة1978 [1].

إن قضية الصحراء شكلت ثقلا ماليا للدولة، واستندت الحكومة إلى هذه القضية لتبرير سياسة التقشف الاقتصادية والمالية، واستطاعت بذلك الحصول على توافق واسع وتضامن مثالي لمواجهة مصاريف الحرب.

ومع استمرار النزاع لم تستطيع الحكومة التصدي للصعوبات الاقتصادية، خصوصا مع ازدياد كلفة الطاقة والعجز المالي المتصاعد. فتدابير التقشف خلال يونيو 1978 لم تستطيع التخفيف من أزمة الثقة في أوساط أرباب العمل، والتقليص من التوترات الاجتماعية التي اندلعت منذ خريف 1978 وازدادت حدتها انطلاقا من يناير 1979

فحاولت الحكومة في مرحلة أولى من خلال حملة إعلامية التنديد بهذه التحركات الإضرابية، التي اعتبرتها غير ملائمة في فترة الأزمة الاقتصادية وخوض الحرب للدفاع عن الوحدة الترابية. وكانت الحكومة ترمي إلى

إضراب قطاعي التعليم والصحة أيام 9-10 و 11 أبريل 1979

بقلم: علاء الدين راجي (*)

عزل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. وفي مرحلة ثانية دعا الملك الراحل الحسن الثاني أعضاء الحكومة لاتخاذ تدابير لمراقبة الأسعار والحد من التضخم، والدخول في حوار مع النقابات حول مطالب مختلف القطاعات . [2]

وفي ظل هذه الوضعية دعت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى إضراب داخل قطاع التعليم والصحة خلال أيام 9-10 و 11 أبريل 1979 ، وأدى خوض هذا الإضراب في مختلف مراحله إلى تصدي السلطات العمومية بصرامة وقمع حركات الطبقة العاملة واتخاذ تدابير، أصدر في شأنها المكتب التنفيذي للكونفدرالية بيانا يوم السبت 14 أبريل 1979

جاء فيه: «إن الإضراب الذي خاضه رجال التعليم والصحة والصناعة البترولية والسكرية أيام 9-10 و 11 ابريل 1979 دفاعا عن مطالبهم التي يأتي على رأسها احترام ممارسة الحق النقابي. يعتبر أن الطبقة العاملة تعرضت للاضطهاد والإرهاب والقمع وهذا يمثل انتهاكا لحرمة المؤسسات، وخرقا لحقوق الإنسان وحقوق الشغل ويحمل المسؤولية فيما وقع للحكومة التي تتملص من التزاماتها، ويطالب الحكومة بإطلاق سراح المعتقلين النقابيين والغاء جميع المتابعات القضائية والإدارية «[3].

ويعتبر هذا الإضراب داخل قطاع التعليم والصحة استمرارا لإضرابات سابقة في هذين القطاعين. ففي يوم 5-6 و 7 فبراير شنت النقابة الوطنية للتعليم إضرابا لمدة 72 ساعة، وترتب عنه اعتقال مناضلين نقابيين للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وأحيل المعتقلون على النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية بالدار البيضاء. وتم كذلك خوض إضراب في قطاع الصحة يوم 7 مارس 1979، وترتب عنه اعتقال نقابيين و تقديمهم إلى المحاكمة. [4]

وتساءلت جريدة الديمقراطية العمالية: « ما هي الأهداف البعيدة من هذا القمع؟»

فأكدت على أن الإضراب العمالي أيام 9-10 و 11 أبريل 1979 كان يرمي إلى تحقيق مطالب عمالية واضحة، وتضمنتها المذكرة الموجهة من طرف الكونفدرالية إلى اللجنة الحكومية المكلفة بالحوار، وتتلخص في نقطتين أساسيتين:

(1) مراجعة نظام الأجور والتعويضات

(2) مراجعة قانون الشغل

إلا أنه يلاحظ أن الحكومة واجهت هذه المطالب باستخدام وسائل قمعية متعددة تمثلت في اعتقالات جماعية وفردية على الصعيد الوطني، شملت معلمين وأساتذة وإداريين وأطباء وممرضين وعمال بمختلف القطاعات ومتابعة بعضهم أمام المحاكم والبعض الآخر ظل معتقلا داخل بعض مقرات الأمن أو داخل السجون، كما أن مسؤولين نقابيين ظلوا محاصرين داخل مقرات الكونفدرالية.

إضراب قطاعي التعليم والصحة أيام 9-10 و 11 أبريل 1979

بقلم: علاء الدين راجي (*)

ونقلت جريدة الديمقراطية العمالية الناطقة باسم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل معلومات حول ممارسات السلطة عبر مختلف مراحل الإضراب، فمنذ صدور بلاغ عن النقابة الوطنية للتعليم يوم 8 أبريل 1979 للتنديد بالتجاوز اللاقانوني الذي تتعرض له الحريات النقابية على يد أجهزة السلطة. وبمجرد الإعلان عن قرار الإضراب تصاعدت حملة القمع على رجال التعليم من طرف أجهزة الأمن. فقامت السلطات المحلية بحملة من الاعتقالات في صفوف مناضلي ومسؤولي النقابة الوطنية للتعليم، وقامت بتطويق مقرات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في العديد من الأقاليم، كما قام أعوان السلطات المحلية منذ الإعلان عن الإضراب، بحملة في المؤسسات التعليمية.

وترى نفس الجريدة أن الأهداف البعيدة للسلطات من وراء التدابير القمعية تكمن في تكريس هيبة الدولة، ومحاولة إيقاف امتداد تحركات الطبقة العاملة. وبصفة خاصة توسع المركزية النقابية الجديدة أي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي تأسست في 26 نونبر 1978. وفي هذا كله ضرب المثل للآخرين والتأثير المباشر على العناصر المناضلة من النقابيين . [5]

وفي نفس السياق أكدت منظمة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أنه في يوم الإضراب بإحدى مقاطعات مدينة الدار البيضاء تم جلد حوالي 50 شخصا من رجال التعليم، وتوجيه الشتائم والسب إلى المدرسين وسحب رخص السيارات وجوازات السفر من بعضهم مع حجز السيارات. وحاولت الحكومة كذلك محاربة إضراب رجال التعليم والصحة بمنع النقابيين من توزيع بلاغات الإضراب على أعضائها في المدارس والمستشفيات.

وأمام فشل كل المحاولات لمنع الإضراب، عمدت أجهزة السلطة لعقد اجتماعات مع رؤساء المؤسسات التعليمية وتوجيه التهديد بالعقاب للمشاركين في الإضراب، وبلغ التصعيد القمعي أوجه باقتحام ليلة الإضراب ، المقر المركزي للكنوفدرالية الديمقراطية للشغل، وتم استدعاء واعتقال العشرات من المندوبين النقابيين في المقاطعات الإدارية. [6]

ويمكن تلخيص مختلف الممارسات التي عمدت إليها السلطات خلال المرحلة السابقة للإضراب في جلد رجال التعليم والصحة وتهديدهم وإهانتهم والمس بكرامتهم. واعتقال العديد من النقابيين والمسؤولين، إضافة إلى القيام بحملة دعائية ضد رجال التعليم ورجال الصحة ومحاصرة مقرات الكونفدرالية.

وتعتبر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن الحكومة التجأت في البداية إلى استخدام بعض النصوص القانونية العتيقة لمنع الإضراب بحجة عدم مشروعيته، ثم ظهرت بعض الأصوات تقر بمشروعية الإضراب من حيث المبدأ. إلا أنها ترى أن الظرفية التي تمر بها البلاد، تقتضي عدم القيام بإضرابات ضمانا وصيانة للوحدة الترابية. وفي نهاية المطاف تم اللجوء إلى أسلوب الطرد للعديد من رجال التعليم والصحة والاقتطاع من رواتبهم. [7]

وأكدت الكونفدرالية أنه رغم كل هذه الممارسات فالإضراب الذي جاء نتيجة فشل الحوار مع الحكومة كان ناجحا، وتراوحت نسبة نجاحه بين 80 95 بالمائة [8]

ويمكن استحضار كلمة ألقاها الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل (نوبير الأموي بمناسبة ذكرى فاتح ماي 1979، تضمنت إشارة إلى بعض الأسباب المعلنة لإضراب 10/11 أبريل 1979 جاء فيها أنه .....

أمام عدم توفير شروط حوار جدي ومسؤول أمام المحاكمات والأحكام القاسية وتهرب الحكومة من وضع يومية لحوار يتوج ببرتوكول اتفاق حول المطالب المطروحة، تم اللجوء إلى إضراب يومي 10-11 أبريل 1979. [9].

وبالرجوع إلى بعض الأرقام التي أوردتها جريدة الديمقراطية العمالية حول إضراب 10/11 ابريل 1979 الذي خاضه قطاع التعليم والصحة. تشير إلى اعتقال ما يناهز الألف من رجال التعليم والصحة، وتقديم المئات منهم إلى المحاكمات. وأنه تم طرد أكثر من 700 شخص منهم . وترى نفس الجريدة أنه لأول مرة في المغرب تقتحم قوات الشرطة والقوات المساعدة حرمات المدارس وتدخل ساحاتها بسيارتها، ويقوم المسؤولون عنها بإصدار التعليمات إلى المعلمين والأساتذة والمديرين، ولأول مرة في المغرب يجلد رجال التعليم.

ونشرت جريدة الديمقراطية العمالية نقلا عن الكتاب الأبيض الذي أعدته الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، معلومات عن التدابير التي اتخذتها السلطات ضد المناضلين النقابيين، تؤكد على أنه: «... ابتداء من شهر يناير 1979 دخلت عدة قطاعات في إضرابات وأمام حركة اضرابية لها هذا الجانب من الاتساع، وجدت الحكومة نفسها مرغمة على الاعتراف بعمق الأزمة، وبشرعية المطالب وقررت فتح حوار وفي مستوى جد عال بين الوزير الأول ومختلف النقابات المركزية ... إن الحكم زاد في قمعه ضد رجال التعليم وأعوان الصحة الذين لبوا نداء الكونفدرالية وقاموا بإضراب وطني ناجح يومي10 و 11 ابريل 1979، ولعدة أيام قبل وبعد الإضراب عملت السلطات على مطاردة النقابيين ومناضلي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في كلا القطاعين وهكذا اعتقل عشرات الأطر والمناضلين وقدموا

إضراب قطاعي التعليم والصحة أيام 9-10 و 11 أبريل 1979

بقلم: علاء الدين راجي (*)

للمحاكمات وحكم عليهم بعقوبات السجن بسبب جنحة الإضراب» وبطرد وتوقيف المئات من وظائفهم... وأخيرا فإنه سجلت في بعض الحالات إجراءات تمس بالكرامة المغربية أي تمس بالحقوق الأولية للإنسان... ». [10]

وردت جريدة الديمقراطية العمالية على اتهام السلطات لهذه الإضرابات بكونها سياسية، في مقال تحت عنوان « الأسباب العميقة لإضراب 10/11 ابريل 1979.

ورد فيه « هل تعتبر إضرابات 10/11 ابريل 1979 إضرابات سياسية: إن هذه التهمة الكلاسيكية للسلطات العاجزة يمكن أن تنقلب ضد أصحابها، ونعني بهم السلطات المغربية، فهذه الأخيرة هي التي عملت عن طريق اللجوء إلى القمع وخرق القانون إلى تسييس حركة مطلبية ناتجة بالأساس عن انعكاسات الأزمة وعن الاختيارات المعادية للشعب..» [11]

وعبرت جريدة المحرر الناطقة باسم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عن تضامنها مع المضربين فجاء في افتتاحيتها للعدد الصادر بتاريخ (10) ابريل 1980) مقال تحت عنوان « الطريق الواضح ورد فيه بأنه .... والآن وقد مرت سنة على الإضراب التاريخي الناجح على الإجراءات القامعة الحاقدة، فماذا يمكن أن يستخلص؟ بالنسبة للجماهير العمالية ومن بينها جماهير الصحة والتعليم الطريق واضح أنه طريق النضال في مواجهة الاستغلال والحيف الطبقي وقمع الحريات ..... و في هذا الإطار صدر بلاغ مشترك عن حزب التقدم والاشتراكية و حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بالدار البيضاء يوم 11 أبريل 1980 يؤكد تضامنه مع ضحايا إضراب 1979. [12]

ومن جهتها كتبت جريدة العلم الناطقة بلسان حزب الإستقلال في تعليقها على إضرابات رجال التعليم بأنها دعوة إلى إضراب سياسي غير نقابي، وأنها لم تراع ظروف الوطن التي تقتضي توحيد الصفوف للدفاع عن قضية وحدة التراب الوطني. خاصة أن الإضراب وقع في فترة يدار فيها حوار بين الحكومة والنقابات.

ووصفت الإضرابات في قطاع التعليم بالفشل في مجموع أنحاء المغرب، وأنه تم اعتقال بعض المضربين المعلمين والأساتذة لقيامهم بأعمال تحريضية. [13]

إن موقف جريدة العلم الرافض لإضرابات يوم 9 و 10 أبريل 1979 يبرز تحولا مفاجئا وتراجعا يصعب فهمه. فبعد أن كانت تؤيد الحركات الإضرابية التي اندلعت سنة 1978 والتي همت العمال في شركة الخطوط الجوية الملكية، وعمال السكك الحديدية وعمال بعض المعامل، والنقل الحضري في الدار البيضاء وفاس، واعتبرت هذه الإضرابات راجعة إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية وعدم الاستجابة لمطالب العمال، مع التأكيد على أن اللجوء إلى الإضراب لا يعتبر صراعا ضد السلطة بل وسيلة للتعبير عن مصالح وحقوق العمال عادت لنبذ فكرة الإضراب أثناء عودة حزب الاستقلال للسلطة مع نهاية سنة 1978 [14].

وبخصوص مواقف المركزيات النقابية من إضرابات 9 و 10 أبريل 1979، يلاحظ أن الاتحاد المغربي للشغل لم يتطرق لهذه الإضرابات واكتفى أثناء مقابلة أجراها مع الوزير الأول يوم الخميس 5 أبريل من نفس السنة، بعرض موقفه من الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي اعتبرها متأزمة بسبب الاختيارات المتبعة، وبسبب حملة أرباب العمل ضد الحريات النقابية. [15]

أما بالنسبة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، فأصدر المكتب الوطني للجامعة الوطنية للصحة العمومية بلاغا لرفض إضراب 10 و 11 أبريل لسنة 1979 بسبب

الاستمرار في الحوار مع الحكومة وتقديم مذكرة تتضمن الملف المطلبي الشامل لكل القطاعات. [16]

وبعد مرور حركة الإضراب جرت مقابلة بين وزير التربية الوطنية و تكوين الأطر والمكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم (ك.د.ش) يوم الجمعة 20 أبريل 1979 فقدم المكتب احتجاجه ضد انتهاك الحريات النقابية و حرية الإضراب، و المس بحرمة المؤسسات التعليمية عن طريق الاعتقال الفردي و الجماعي و الضرب و الجلد و الإهانة الرجال التعليم داخلها واحتج كذلك على المحاكمات التي تمت في العديد من الأقاليم و إجراءات الطرد والاقتطاعات من رواتب المضربين.

أما بخصوص رد الوزير فتضمن تأكيدا على أن الإجراءات المتخذة في حق رجال التعليم والإداريين، جاءت نتيجة قرار حكومي إستنادا إلى مذكرة صادرة عن الوزير الأول. كما أنه صرح بعدم علمه بالانتهاكات المذكورة في الاحتجاج الذي قدمه المكتب وأنه ينتظر التقارير التي سترفع إليه من قبل المسؤولين عن المؤسسات التعليمية.[17]

وتضمن خطاب للوزير الأول بتاريخ 27 أبريل 1979، إشارة إلى اتخاذ الحكومة القرارات تتعلق ببعض الحلول المقدمة للمطالب النقابية، وتتلخص هذه التدابير في التراجع عن الزيادة في ثمن الماء و الكهرباء والزيادة في الأجور والإعلان عن إتمام بعض المشاريع. إلا أن الكونفدرالية الديمقراطية

إضراب قطاعي التعليم والصحة أيام 9-10 و 11 أبريل 1979

بقلم: علاء الدين راجي (*)

للشغل سجلت تحفظاتها على هذه الأمور التي تعتبرها مجرد إجراءات ترقيعية، و أكدت على أن استمرار الحوار يقتضي من الحكومة إلغاء جميع القرارات المتخذة ضد مناضليها . [18]

يستنتج من خلال هذه الإضرابات أن جميع الفاعلين يعترفون بموضوعية المطالب المقدمة بدليل لجوء الحكومة إلى فتح حوار مع النقابات واتخاذها لبعض التدابر الجزئية وتقديم الإتحاد العام للشغالين بالمغرب مذكرة إلى الحكومة تثبت مطالب العاملين بمختلف القطاعات.

إلا أن ظروف إعلان الإضراب المرتبطة بتأسيس الكنفدرالية في 26 نونبر 1978 ومحاولتها تحريك العمل النقابي بهدف كسر حالة الجمود التي هيمنة خاصة أثناء سريان حالة الاستثناء وبعدها، فضلا عن انعكاسات الثورة الايرانية لسنة 1979 ، بحيث تمت عمليت التسييس وسط رجال التعليم بسرعة من خلال تنديدهم بحضور الشاه إلى المغرب خلال مدة قصيرة. كل هذا أضفى طابعا سياسيا على هذه الأحداث، فبرزت مواجهة السلطة لهذه التحركات بشدة، خصوصا في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية وتركيز اهتمام الدولة على قضية الدفاع عن الوحدة الترابية ورفضها لمحاولة زعزعة التوازنات السياسية القائمة.

وبعد التدخل العنيف للسلطات في مواجهة الإضراب ، ونظرا للحاجة لتوحيد الصفوف الداخلية بهدف تسوية قضية الصحراء، تمت دعوة الملك الراحل الحسن الثاني للحكومة لوضع « ميثاق اجتماعي « لاحتواء المطالب الاقتصادية والاجتماعية. [19]

انظر الإحالات على الموقع

الثورة جوهر الاشتراكية

بقلم: سارة غارنهام

يزخر تاريخ المجتمعات الطبقية بالانتفاضات الثورية، غير أنه لم يعرف أي نظام طبقي اخر من الاضطرابات الثورية ما عرفته الرأسمالية. فخلال نحو 250 عاما من تاريخها، لم يمر عقد واحد دون اندلاع صراع ثوري في مكان ما، كما تتكرر بين الحين والآخر موجات من الثورات التي تمتد إلى عدة بلدان. وكان آخر هذه الموجات الربيع العربي سنة 2011، حين اندلعت الثورات تباعا في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

تتباين مآلات الثورات بدرجة كبيرة؛ فقد نجحت بعضها في إسقاط حكومات، وإلحاق الهزيمة بجيوش إمبريالية، وإنهاء أنظمة قمعية استمرت لقرون. كما أفرزت بعضها أشكالًا جديدة من السيطرة الشعبية على المجتمع. في المقابل، تعرضت ثورات أخرى لقمع وحشي قبل أن تحقق أي مكاسب. وكانت هناك ثورات كثيرة أسفرت عن نتائج متناقضة جمعت بين ملامح النصر والهزيمة.

بغضّ النظر عن مآلاتها، تفتح الثورات آفاقًا لا يتيحها أي شكل آخر من أشكال النضال. فالإصلاح البطيء والمتدرّج لا يستطيع زعزعة الأسس التي يقوم عليها النظام الاجتماعي القائم كما تفعل الثورات؛ إذ غالبًا ما يقتصر تأثيره على إدخال تعديلات محدودة على القوانين والسياسات. أمّا الاحتجاجات والإضرابات المنتظمة، فرغم قدرتها على تحقيق مكاسب جزئية وإسهامها في تنمية الوعي السياسي، فإنها بمفردها- حتى حين تتخذ طابعًا جماهيريًا- لا تفضي إلى نشوء شكل جديد من أشكال المجتمع.

تتميّز الثورات بطابع نوعي مختلف؛ إذ يتعطّل سير الأعمال المعتاد، كما تتوقف السياسة والحياة اليومية على نحوها المألوف. وتمتد آثارها إلى كل مؤسسة وكل قطاع في المجتمع، بحيث يدفع الجميع تقريبًا إلى اتخاذ موقف منها، بطريقة أو بأخرى.

حدّد الثوري الروسي فلاديمير لينين سمتين أساسيتين تميّزان الأوضاع الثورية: إذ تعجز الطبقة الحاكمة عن الاستمرار في الحكم بالأساليب القديمة، في حين يرفض المضطهَدون مواصلة العيش والخضوع لذلك الحكم بالشكل نفسه.

يتجسد عجز الطبقة الحاكمة عن مواصلة الحكم بالأساليب القديمة في اتساع نطاق تحدّي القوانين والأعراف القمعية. فيستولي الناس على الفضاءات العامة، ويحتلون المباني الحكومية، ويضربون عن العمل للانضمام إلى الحركة، ويشرعون في إدارة شؤون المجتمع بأنفسهم. عندئذ يتبدّى فقدان الطبقة الحاكمة لسيطرتها بوضوح. وخلال الثورة التونسية عام 2011، علّق أحد أرباب العمل على الوضع قائلًا: «نحن نشهد كل شيء في الوقت الحاضر: عمّال يطيحون بالمسؤولين الذين لا يرضون عنهم، ومواطنون لا يعترفون بأي سلطة في قرارات المحاكم، وحتى حكومة عاجزة عن قول «لا» للشوارع».

بعد الحرب العالمية الأولى ونجاح الثورة الروسية، اندلعت موجات من النضالات الثورية في أرجاء أوروبا، بما في ذلك في قلب الصناعات الكبرى في ألمانيا. وقد دفع هذا الوضع رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج Lloyd George إلى مراسلة نظيره الفرنسي جورج كليمنصو Georges Clemenceau، مؤكدًا أن «النظام القائم

الثورة جوهر الاشتراكية

بقلم: سارة غارنهام

بكامله، على صعيده السياسي والاجتماعي والاقتصادي، أصبح موضع تساؤل من قبل الجماهير من أقصى أوروبا إلى أقصاها».

بينما تشعر الطبقة الحاكمة بتهديد قاتل، يختبر الشعب شعوراً معاكساً تماماً. فللمرة الأولى، أصبح الملايين من الذين عانوا من القمع قادرين على ممارسة قدر من السيطرة على حياتهم ومجتمعهم. وفي غضون أيام من اندلاع الثورة المصرية عام 2011، تحدى الشعب حكم حسني مبارك القمعي، وأقام احتجاجات مستمرة في مختلف أنحاء البلاد، بما في ذلك احتلال جماهيري مدهش للساحة المركزية في القاهرة. واصفاً التجربة، قال أحد المتظاهرين: «كان الأمر كما لو أننا رفعنا رؤوسنا لأول مرة في حياتنا. رأينا الشمس ولن ننظر إلى الأسفل مجدداً».

في بودابست سنة 1956، أطلقت الشرطة النار على مظاهرة سلمية، ما أشعل شرارة حركة ثورية ضد الدولة المجرية الستالينية. وقد وصف المؤرخ الماركسي كريس هارمان التأثير الفوري للثورة على المشاركين فيها قائلاً إن «طاقات شعب كامل تحولت خلال دقائق من الانشغال بالحياة اليومية العادية إلى نقاشات حادة حول ما جرى للتو وما ينبغي فعله. وهكذا أصبحت السياسة العملية مسألة عامة يتداولها الجميع، وبدأت جماهير تُقدّر بمليون ونصف المليون شخص تفكر في كيفية التحكم في مجتمعها والتصرف على هذا الأساس».

في أغلب الثورات تتشكل لجان شعبية بهدف تنسيق النضال وتنظيمه بصورة أكثر فاعلية. وخلال الثورات العربية ظهرت لجان ثورية داخل الأحياء والمجتمعات المحلية. وفي بعض البلدان، مثل السودان عام 2019، أنشأ العمال أيضاً لجاناً نشطة في أماكن عملهم تولّت تنظيم الإضرابات وطرح المطالب. أما في المجر سنة 1956، فقد تأسست مجالس عمالية ثورية بعد ثلاثة أيام فقط من اندلاع الثورة. ويشير هارمان مرة أخرى إلى «أن الشعب المجري، عندما مزّق بنية النظام القديم، استخدم هذه الهيئات الجديدة للسلطة الخاضعة لسيطرته المباشرة لبدء بناء نظام بديل، حيث انتقلت مهام مثل إدارة المصانع وتوزيع الغذاء وإصدار الصحف من أجهزة الدولة القديمة المتداعية إلى مؤسسات السلطة الشعبية الجديدة».

من خلال تأسيس هذه اللجان، يبرهن الشعب أنه لا يملك فقط القدرة الإبداعية والتنظيمية اللازمة لإدارة المجتمع، بل إنه قادر أيضاً على القيام بذلك بصورة أكثر كرامة وديمقراطية وعقلانية مقارنة بالطبقة الرأسمالية. ومع ذلك، ليست كل الثورات متشابهة؛ فهناك فرق أساسي بين الثورات التي تبقى في إطارها السياسي، مثل الانتفاضات العربية الأخيرة، وتلك التي تتحول إلى ثورات اجتماعية، كما حدث في المجر عام 1956.

تحتاج الثورات السياسية الى تغييرات في المجال السياسي، وغالباً ما تتمثل في إسقاط حكومات أو إبعاد شخصيات سياسية معينة، أو انتزاع حقوق ديمقراطية أوسع. أما الثورات الاجتماعية، فعلى العكس من ذلك، فهي تقوّض بنية النظام القديم من جذورها. إذ تمتد إلى أماكن العمل والى مجمل عملية الإنتاج، وتبتكر أساليب جديدة لتنظيم الحياة تؤثر في مختلف مجالات المجتمع. كما تنطوي على انتقال السلطة السياسية إلى طبقة أخرى تعيد تنظيم الاقتصاد والمجتمع بما يخدم مصالحها. وقد اضطرت الطبقة الرأسمالية نفسها إلى خوض هذا النوع من الصراع الثوري كي تطيح بالنظام الإقطاعي وتؤسس نظاماً جديداً قائماً على مبادئها.

من أجل بناء مجتمع يقوم على أسس اشتراكية، لا بد من ثورة أوسع وأعمق من أي ثورة سابقة. فالثورة الاشتراكية لا تكتفي باستبدال أقلية حاكمة بأخرى، بل تهدف إلى إقامة مجتمع خالٍ من الانقسامات الطبقية. إنها تسعى إلى إنشاء مجتمع يخلو من الاستغلال والاضطهاد ، حيث يوجه الإنتاج لتلبية حاجات البشر، وتكون الموارد خاضعة لرقابة جماعية وديمقراطية.

ان الطبقة العاملة هي القوة الاجتماعية الوحيدة القادرة على تحقيق هذا التحول الاشتراكي. فمن مصلحتها إنهاء ما تتعرض له من استغلال وقمع، عن طريق خوض نضالات ثورية ضد الطبقة الرأسمالية. وفي الوقت نفسه، لا تملك هذه الطبقة القدرة على استغلال أو قمع طبقة أخرى. ولهذا يتميز العمال في التاريخ بأن كفاحهم من أجل تحررهم الذاتي هو أيضاً كفاح من أجل إنهاء المجتمع الطبقي برمته و تحرر الإنسانية.

ليست كل الثورات تقودها الطبقة العاملة؛ فكثير منها يبدأ بقيادة قوى من الطبقة الوسطى التي تسعى إلى حشد فئات واسعة من السكان تحت شعار يُقدَّم غالباً بوصفه نضالاً من أجل روح الأمة.

ومع تعمّق مسار الثورات، تميل القوى أو القيادات الأكثر اعتدالاً إلى الاكتفاء ببعض الإصلاحات، بينما تسعى الفئات الأكثر راديكالية والأشد تعرضاً للاضطهاد إلى مواصلة النضال من أجل تغييرات أعمق. وعندما يتمكن العمال من الاضطلاع بدور قيادي أكبر، ويؤسسون منظمات مستقلة قادرة على تحديد مسار النضال واتخاذ قراراته، تزداد فرص تطور الحركة إلى ثورة اجتماعية. ويُعد توازن القوى داخل أي ثورة عاملاً حاسماً في هذه العملية؛ فوجود منظمات راديكالية وثورية، إلى جانب أعراف قوية لتنظيم العمال، يزيد من احتمال تطور الثورات في هذا الاتجاه.

شهد تاريخ الرأسمالية عدداً من الثورات العمالية، بدءاً من كومونة باريس عام 1871. وخلال القرن العشرين اندلعت ثورات عمالية في روسيا عامي 1905

الثورة جوهر الاشتراكية

بقلم: سارة غارنهام

و1917، وفي ألمانيا بين 1918 و1923، وفي الصين بين 1925 و1927، وفي إسبانيا بين 1936 و1937، وفي المجر عام 1956، وفي تشيلي عام 1973، وفي البرتغال بين 1974 و1975، وفي بولندا بين 1980 و1981.

وقد تميزت جميع هذه الثورات بدرجات مختلفة من سيطرة العمال على المجتمع. ففي بولندا عام 1980 مثلاً، قام آلاف العمال المضربين باحتلال آلاف أماكن العمل، وتحت قيادة لجنة إضراب حوض بناء السفن في غدانسك Gdansk استأنفوا الإنتاج وفق شروطهم الخاصة. كما عاد سائقو الترام وعمال السكك الحديدية المضربون إلى العمل بعد أن زيّنوا مركباتهم بملصقات كتب عليها: «نحن أيضاً مضربون، لكننا نعمل لتسهيل حياتكم». كذلك نظموا إعادة تشغيل المخابز ومصانع التعليب والخدمات الأساسية لتكون في خدمة العمال.

من السمات المهمة الأخرى للثورات العمالية تسليح الطبقة العاملة. ففي بعض الحالات، كما في إسبانيا والمجر، حدث ذلك بسرعة شبه فورية، بينما استلزم الأمر في أماكن أخرى نقاشات واسعة وجدية. وفي كلتا الحالتين تمثل هذه الخطوة نقطة حاسمة، إذ إن عجز الدولة الرأسمالية عن السيطرة على أجهزتها القمعية يؤدي إلى إضعافها بشكل كبير.

وفي العديد من الثورات العمالية تنشأ حالة تُعرف بالسلطة المزدوجة، حيث تتشكل هياكل سلطة عمالية تنافس جهاز الدولة القديم. ولم يكن هذا الأمر أكثر نضجاً في أي مكان أو زمان آخرين مما كان عليه في الأشهر التي سبقت انتفاضة أكتوبر في روسيا عام 1917. وقد وصف لينين هذه الحالة بقوله إن «السلطة المزدوجة تتجلى في وجود حكومتين: الأولى هي الحكومة الأساسية والفعلية للبرجوازية، أي «الحكومة المؤقتة» بقيادة لفوف ومن معه، التي تسيطر على أجهزة السلطة كافة؛ والثانية حكومة ذات سلطة موازية ومكمّلة تمثل في مجلس بتروغراد لنواب العمال والجنود، هي لا تمتلك أجهزة الدولة الرسمية، لكنها تستند مباشرة إلى دعم أغلبية واضحة من الشعب، أي الجنود و العمال المسلحين».

إن قدرة الطبقة العاملة على الاستيلاء على السلطة في هذه المرحلة هي التي تحدد ما إذا كان تحقيق الاشتراكية ممكناً أم لا. ويبين تاريخ الثورات دروساً عديدة، من أهمها أن الطبقة الحاكمة تتشبث بالسلطة بكل ما تملك من قوة ومكر و وحشية. ويصدق ذلك في مختلف مراحل الثورة، لكنه يصبح أكثر وضوحاً عندما يكون النظام الاجتماعي بأكمله مهدداً.

لم يحدث أن حُسمت حالة السلطة المزدوجة لصالح العمال إلا مرة واحدة ، وذلك في روسيا عام 1917. فقد تمكنت الطبقة العاملة من الاستيلاء على السلطة بقيادة الحزب البلشفي، الذي قاد انتفاضة جعلت مجالس العمال مؤسسات السيادة والسلطة. وقد حظيت هذه الانتفاضة بدعم واسع من طبقة عاملة تتمتع بوعي عال، إلى جانب تأييد فئات أخرى من المضطهدين.

غير أن نجاح الاشتراكية على المدى البعيد يتطلب امتداد الثورات إلى نطاق عالمي. وكما أشار لويد جورج Lloyd George ، فقد ألهمت الثورة الروسية موجة من الانتفاضات المهمة في أوروبا ومناطق أخرى من العالم. لكن هذه الثورات هُزمت جميعها، وكان أهمها الثورة الألمانية. وفي ظل العزلة، لم تمتلك الطبقة العاملة الروسية القوة الاجتماعية الكافية لمواجهة القوة الاقتصادية والعسكرية الكاملة لرأس المال العالمي. وكان غياب أحزاب ثورية قوية بما يكفي في ألمانيا وغيرها، على عكس ما كان عليه الحال في روسيا، نقطة ضعف حاسمة.

هناك أمور واضحة وأخرى غير مؤكدة عندما يتعلق الأمر بالثورات. فمن المؤكد أن الظلم والتناقضات التي يولّدها الرأسمال تهيئ الظروف لظهور أوضاع ثورية، وأن الثورات تحمل في طياتها إمكانية النضال من أجل قلب النظام الاجتماعي، وأن الاشتراكية لا يمكن تحقيقها إلا عبر الثورة.

لكن السؤال عما إذا كانت الثورة قادرة على التحول من المجال السياسي إلى المجال الاجتماعي، أو على النجاح في إسقاط الطبقة الحاكمة، فهو أمر لا يمكن حسمه إلا عبر عوامل سياسية ذاتية، أهمها مستوى الوعي الطبقي، ووجود منظمات ثورية فعّالة، وفي نهاية المطاف توازن القوى السياسية.

وكما قالت الثورية الألمانية روزا لوكسمبورغ: «نصر الاشتراكية لن ينزل من السماء. لا يمكن تحقيقه إلا من خلال سلسلة طويلة من الاختبارات العنيفة بين القوى القديمة والجديدة، وبذلك تتعلم البروليتاريا العالمية أن تأخذ تاريخها بين يديها، وبدلاً من أن تظل كرة بلا إرادة، تصبح المقود الذي يقود الحياة الاجتماعية نحو هدفها التاريخي».

مهمتنا هي أن نتعلم الدروس من سلسلة النضالات الثورية الطويلة التي خلفناها، وأن نبني القوى الثورية التي ستكون ضرورية للفوز في النضالات المستقبلية.

https://redflag.org.au/article/revolution-heart-socialism

كانوا اتحاديين ... سرديات مساعدة في فهم واقع منظمات نضال الطبقة العاملة بالمغرب

بقلم : م. بح

بعد ربع قرن من مؤتمر حزب الاتحاد الاشتراكي السادس، أول مؤتمر بعد انخراطه في العملية السياسية التي مهد لها الحسن الثاني ودخلت التاريخ باسم «حكومة التناوب التوافقي»، والذي أوصل سيرورة انحطاط هذا الحزب إلى ذروتها، نجد انفسنا إزاء كم كبير من الكتابات المتناولة مساره . كتب معظمها مشاركون بارزون في التجربة، وقادة من الصف الأول [*]

آخر ما صدر في هذا المضمار سيرة ذاتية لأحد قيدومي الحزب، عبد الجليل بادو، بعنوان «كنت اتحاديا» [**]. لا ريب أن في عرض قراءات فاعلين في تجربة اكبر حزب يساري في تاريخ المغرب منفعة عظيمة لشباب اليوم التواق الى مغرب مغاير، يخرج سواد المغاربة الأعظم من دياجير الاستبداد وجحيم القهر الاجتماعي وانسداد الافاق.

لا يمكن النضال من اجل التغيير الشامل و العميق الذي يحتاجه المغرب دون الإفادة من التجربة التاريخية. لا بل إن بعضا من نتائج تلك التجربة تمثل عقبات، وتقاليد سلبية، تنيخ بثقلها على واقع النضال اليوم. يتجلى هذا اكثر ما يتجلى في ما نشهد من أوجه التردي في الساحة النقابية. و الحال أن هذه الساحة النقابية بالذات هي من أكثر ما عاث فيه الاتحاديون فسادا.

من جوانب الفائدة التي تنطوي عليها كتابات الاتحاديين عن تاريخهم ثمة حقائق عديدة يكشفون عنها كانت مطموسة خلف خطاب جرى ترويجه بكثافة عن بطولات الوفاء المزعوم لقيم الديمقراطية و النضال من أجل انعتاق الشعب وظفره بحقه في حياة لائقة.

وهذا ما تمنح عنه سيرة عبد الجليل بادو الذي مارس، فضلا عن دوره في صحافة الحزب وتنظيمه، أدوارا نقابية قبل تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وبعده، معطيات عديدة، أشدها «غرابة» ما يرويه عن ماضي نوبير الأموي قبل صعوده قائدا أولا للنقابة «الاتحادية».

طبعا ليست تفاصيل خصائص الأشخاص، التي كشف منها عبد الجليل بادو الكثير بفعل احتكاكه المديد بالعديد من كوادر الحزب، ما يتيح حكما موضوعيا على دور الحزب والنقابة في مجريات النضال بالمغرب، بل تحليل السياقات السياسية، وموقع ممارسة كل طرف منها، وفهم منطق الصراع الطبقي ذاته. لكن لخصائص الأفراد دور غير قابل للإنكار، وهنا تكمن أهمية شهادات من قبيل «منت اتحاديا» لعبد الجليل بادو.

لا ريب أن كل رواية لتجربة تاريخية ما هي إلا رؤية من زاوية نظر معينة يتفاوت فيها الذاتي وما هو ملتزم بالموضوعية، لكن كل اسهام جديد في سرد تفاصيل التجربة يتيح إمكانات إضافية للتحقق من الكيفية الفعلية التي جرت بها الوقائع، ومن ثمة السير نحو امتلاك رؤية يكون لها أكبر نصيب ممكن من الاقتراب من الحقيقة.

وبالنظر إلى كل النتائج التاريخية الجسيمة التي كانت لتدخل الاتحاديين في الساحة النقابية، بعد الاصطفاف التام لبيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل مع النظام، تحت غطاء خطاب ناقد وحتى «ثوري» في حقبة ما، تمثل سرديات الاتحاديين عن تاريخهم موردا هاما لتعميق فهم جانب كبير من مجريات تاريخ الحركة النقابية بالمغرب، ومن ثمة راهنها الماثل أمام أنظارنا.

إن السمة الغالبة، لحد الآن، في كتابات الاتحاديين، وحتى غيرهم من اليساريين المتأسفين على مآل الحزب، ومن استبد بهم الحنين إلى فترة ذهبية مزعومة من تاريخ الحزب (على غرار عبد المومني فؤاد في الحلقتين التي افردهما للحزب في برنامجه الموسوم «سياسة بلا قداسة» على اليوتوب، إنما هي سرد وقائع مع جنوح قوي الى عزو مصير الحزب البائس إلى ممارسات افراد وعيوبهم.

أين أسئلة: طبيعة الحزب الطبقية؟ قاعدته الاجتماعية وتطورها؟ استراتيجيته؟ برنامجه؟ اجاباته على إشكالات اللحظة السياسية؟ الخطوط المتصارعة داخله؟ آليات اشتغاله الداخلي؟ علاقاته بسائر قوى اليسار؟

إنها الأسئلة الجوهرية التي لا نجد لها إثارة البتة في الرائج من كتابات الاتحاديين، وسواهم، عن هذا الحزب اليساري؟

ما يحظى باهتمام مناضلي الطبقة العاملة الاشتراكيين اليوم من التجربة الاتحادية أمران:

فهم طبيعة هذا الحزب المتحدر من حركة شعبوية متعددة الطبقات (القوات الشعبية)، هي بدورها متحدرة من يسار الحركة الوطنية البرجوازية، وحدود نزعته الديمقراطية .

فهم تجربة يسار الحزب المنتسب إلى نضال الطبقة العاملة، والذي سارت بعض مكوناته إلى اقتراب من الماركسية منذ النصف الثاني من سنوات 1960، متناولة إشكالية بناء الحزب الثوري بطريقة خاصة بها. وبنحو أدق : لماذا انتهى يسار الحزب لما بعد 1975 (ما صار حزب الطليعة) الى ما انتهى اليها من اندثار لم يستره غير الاندماج في فيدرالية اليسار؟

وهذه و لا شك أمور بوسع مناضلين في قاعدة فيدرالية اليسار اليوم أن يسهموا في استجلائها.

يجب النهوض بهذه المهمة لتزويد جيل اليوم بدروس عقود من التضحيات في الكفاح ضد الاستبداد ومن اجل الديمقراطية و الاشتراكية.

سرديات : عبد الواحد الراضي ، فتح الله ولعلو، محمد الصديقي، أحمد التوزاني، إبراهيم أوشلح، مبارك بودرقة...

كتاب : عندما كان لسان يسمى فرناندو

حياة مناضل أممي مغربي في حرب الغوار السلفادورية، ووفاته:

مسار فرناندو (حلقة 11)

بقلم : لوسيل دوما

على امتداد سنوات 1980، توجه العديد من الشباب الثوريين/ت، من مختلف البلدان، إلى السلفادور لدعم نضال شعب هذا البلد ضد أوليغارشية شرسة مدعومة من الإمبريالية الأمريكية.

انضم العديد منهم/ن إلى صفوف جبهة فارابوندومارتي للتحرير الوطني (FMLN) في حربها الغوارية، بينما دعم آخرون السكان، لا سيما في مجالي الصحة والتعليم. كان هؤلاء الأمميون يأتون بشكل أساسي من أمريكا الجنوبية وأوروبا. ولكن ماذا كان يفعل بينهم لسان الدين بوخبزة، المعروف باسم فرناندو في منظمة حرب الغوار، والذي كان بالتأكيد الأفريقي الوحيد والعربي الوحيد في صفوف الجبهة؟ كيف قرر هذا الطبيب المغربي الشاب السفر إلى السلفادور والانضمام إلى صفوف مقاتلي حرب الغوار؟ ما هي الذكريات التي احتفظ بها رفاقه في النضال؟ في أي ظروف لقي حتفه؟

يحاول هذا الكتاب أن يجيب على هذه الأسئلة، وأن ينقذ من النسيان تجربة خاصة من تجارب النضال الأممي الثوري، خاضها مناضل مغربي لم يتردد في عبور المحيط الأطلسي ليضيف حصاته الصغيرة إلى التاريخ البطولي للشعب السلفادوري.

قضت المؤلفة، لوسيل دوماس، أكثر من 45 عامًا من حياتها في المغرب. شاركت في نشر العديد من المؤلفات الجماعية ونشرت العديد من المقالات حول حياة البلد الاقتصادية والاجتماعية

مسار فرناندو

على غرار معظم مقاتلي حرب الغوار، لم يبق فرناندو طوال الوقت في مكان واحد. كان يتنقل من معسكر إلى آخر، ومن منطقة سيطرة إلى أخرى، حسب ضرورات اللحظة.

بفضل رفيق قديم لفرناندو، يتمتع بذاكرة استثنائية، وهو الرفيق أرنولفو نيرودا، وبفضل أحد المناضلين الأمميّين، الطبيب البلجيكي جوناثان الذي نجح في الاحتفاظ بمذكرات كان قد دوّنها طوال فترة إقامته في السلفادور، وهو أمر معجزة في ظل ظروف حرب الغوار في ذلك الوقت، بالإضافة إلى شهادات أخرى، تمكّنا من إعادة بناء مسار حياة فرناندو بشكل أو بآخر. عند وصوله إلى السلفادور (على الأرجح إلى سان سلفادور) في متم العام 1983، انضم سريعاً إلى معسكرات المقاتلين في سيرو دي غوازابا، حيث مكث شهرين أو ثلاثة قبل أن ينتقل في الأشهر الأولى من عام 1984 إلى شمال مقاطعة سان فيسينتي (سيرو سان بيدرو)، ثم إلى شمال مقاطعة سان ميغيل في أواخر عام 1984. بدأ عام 1985 هناك قبل أن يعود مرة أخرى إلى شمال سان فيسنتي وأخيراً إلى سيرو دي غوازابا حيث بقي لأكثر من عام، حتى وفاته في 19 يناير 1987، وهو التاريخ الدقيق الوحيد المتاح.

ليس مؤكدا تماماً أن فرناندو قد وصل عبر سان سلفادور، ولكن ثمة احتمال قوي لذلك، لا سيما أنه ترك أوراق هويته في منزل سري في سان سلفادور تم تفتيشه لاحقًا. عثرت الشرطة هناك على أوراقه واستعانت بالشرطة المغربية لمعرفة المزيد عن هذا المناضل.

يمكن تمثيل هذا المسار على الخريطة على النحو التالي:

لكن مساره لم يكن خطيا بهذا النحو ، فوحدات المقاتلين كانت دائمة الحركة. يوضح باندو، أحد رفاق فرناندو حتى يوم وفاته: كان ثمة دائمًا أشخاص يتنقلون من سان فيسينتي إلى غوازابا ومن غوازابا إلى سان فيسينتي. وكان فرناندو دائمًا ضمن الوحدات بصفته طبيباً. كان ينتقل من منطقة إلى أخرى. لذلك كنا نتنقل سيراً على الأقدام، من غوازابا إلى سان فيسنتي، وكنا نذهب أيضا لأداء مهام متنوعة في أماكن أخرى. وبناءً على أوامر القيادة، كانت منظمتنا دائمًا متنقلة، وكنا نسمي هذه الوحدة بالوحدة المتنقلة لأنها كانت صغيرة.

كنا دائمي التنقل من مكان إلى آخر.

المعسكرات

علاوة على ذلك، في كل منطقة خاضعة للسيطرة، غوازابا (شمال سان سلفادور)، وسان فيسينتي (في الوسط)، وسان ميغيل (أكثر شرقاً)، حيث كان فرناندو متمركزاً، كان من الممكن وجود عدة معسكرات. لم يكن يبقى طوال الوقت في نفس المعسكر. يشرح ميغيل أنخيل ألفارادو:

بسبب الطبيعة غير المنتظمة للحرب ومستوى عدم الاستقرار الناجم عن الضغط الذي مارسه الجيش العدو بعملياته لمكافحة التمرد، اضطررنا إلى التنقل. كنا مضطرين إلى عدم المكوث لفترة طويلة في معسكر واحد.

كتاب : عندما كان لسان يسمى فرناندو
مسار فرناندو (حلقة 11)

بقلم : لوسيل دوما

تمكنت من زيارة بعض المعسكرات حيث مر فرناندو، في غوازابا وسان فيسنتي. جبلان يقعان شرق سان سلفادور، يبلغ ارتفاع أحدهما أقل من 1500 متر والآخر ما يزيد قليلاً عن 2000 متر، جافان في الصيف ومورقان في موسم الأمطار. لم يتبقَ أي شيء على الإطلاق من هذه المخيمات لسبب بسيط هو أن جميع الهياكل كانت هشة ومؤقتة للغاية. كانت المخيمات والمتمردون يتنقلون باستمرار. وكانوا يحملون جميع أمتعتهم في حقائب الظهر، مستعينين أحيانًا ببغل لمساعدتهم.

كان بإمكانهم، إذا حالفهم الحظ، إعادة استخدام منزل مهجور أو بئر أو خزان مياه. والا، كان كل مقاتل يحمل قطعة من البلاستيك الأسود التي كانت تستخدم، مع بعض العصي، كخيمة لهم، وكان كل شيء متنقلاً، المستشفى والمطبخ ومحطة الراديو، إلخ.

تمكنت من رؤية "تاتو". هكذا كانوا يسمون تلك الثقب التي كانوا يحفرونها في الأرض أو على سفح تل للاحتماء في حالة القصف، ولإخفاء الأدوية والطعام وما إلى ذلك، والتي كانوا يعودون لاحقًا لاستعادتها. كانت التاتو بأحجام مختلفة، وبعضها أشبه "الأنفاق" [77]. هذه تقنيات تعلمها المتمردون السلفادوريون من الفيتناميين. في الواقع، سافر العديد من مقاتلي حزب شغيلة أمريكا الوسطى الثوري إلى فيتنام، بدعوة من جبهة التحرير الوطنية، حيث استفادوا من تجربة حرب التحرير الوطني ضد الإمبريالية الأمريكية، التي انتهت بالفوز قبل حوالي عشر سنوات (1975). قبل ذلك بسنوات عديدة، بنى المغاربة نفس النوع من المخابئ إبان حرب الريف. هل ألهموا الفيتناميين؟ هذا ممكن جدًا. في الواقع، منذ نفيه في مصر، كان عبد الكريم الخطابي، زعيم حرب الريف، يزود حركات أخرى بخبرته في حرب الغوار، ولا سيما جبهة التحرير الوطنية الفيتنامية التي كانت تقاتل ضد المستعمر الفرنسي. وهكذا يمكن العثور في معبد طاوي في هاي فونغ، شمال فيتنام، على نسخة من كتاب "حرب الغوار"، وهو كتاب أهداه مؤلفه عبد الكريم الخطابي إلى زعيم الثورة الفيتنامية هو تشي منه [78]. وفي الثمانينيات، استقبلت فيتنام بدورها الثوار السلفادوريين الشباب لتعريفهم بتقنيات حرب الغوار.

تتذكر غلاديس ميلارا، إحدى المسؤولات عن العلاقات الدولية قائلة:

لقد علّمنا مضيفونا في هانوي ونقلوا إلينا كل خبرتهم في الدفاع والهجوم، على الصعيد الاستراتيجي، في النضال العسكري والنضال السياسي والنضال الجماهيري. [...] تعلمنا هناك مفهوم حرب الغوار. أخذونا لرؤية أنفاق كوتشي، شمال شرق مدينة سايغون [...] كما علمونا كيفية إنشاء مطابخ تحت الأرض، لتجنب تسرب الدخان وإثارة انتباه العدو. حققت هذه المطابخ الفيتنامية نجاحًا كبيرًا في معسكرات جبهة فاربوندومارتي للتحرير الوطني. [79]

التغذية

كانت مسألة الغذاء مصدر قلق دائم، خاصة في بداية الصراع. عندما وصل فرناندو، يبدو أن المقاتلين كانوا بالفعل أكثر تنظيماً ولديهم مصادر إمداد موثوقة إلى حد ما، على الرغم من أن هروب معظم السكان المدنيين إلى مخيمات اللاجئين قد أدى تقريباً إلى توقف الزراعة في المناطق التي تسيطر عليها الجبهة.

يقول ميغيل أنخيل ألفارادو: « كنا نتحمل الجوع فقط أثناء المناورات، ولكن بمجرد وصولنا إلى الموقع، كنا نطبخ دون إصدار دخان بينما نبقى على أهبة الاستعداد لمواجهة تقدم العدو. »

كان ضروريا دائمًا الذهاب إلى حدود المناطق الخاضعة للسيطرة والقيام بعمل توسع، كما كانت الجبهة تسمي عمل الدعاية والتوضيح والتوعية لدى السكان المدنيين. وكان السكان المدنيون، رغم عيشهم في فقر مدقع، يدعمون المقاتلين. تتذكر إديث قائلة: « كانوا يمرون دائمًا وكان والدي يساعدهم دائمًا بإعطائهم الذرة، كان يعطيهم الكثير من الذرة، وعندما كان يجلب المحصول كان يترك لهم حصتهم، لذا كان يعرف الحصة التي يجب أن يشاركها معهم. »،.

كان الغذاء الأساسي يتكون من فطائر الذرة، والتورتيلا، والفاصوليا الحمراء، وأحيانًا الأرز.

كانت النساء هن اللواتي يعدن الطعام، عندما كنّ موجودات. لكن بعض الرجال كانوا يساعدون في طحن الذرة، وجمع الحطب والمياه، وإحضار الحبوب، وما إلى ذلك. كان لدى فرناندو القليل من المال الذي كان يتيح له شراء أشياء إضافية عندما كان هناك متجر في القرى المجاورة (قهوة، تبغ). يتذكر الجميع أنه كان يعشق القهوة. « كان لديه دائمًا قهوة في حقيبته. كانت القهوة هي أكثر ما يستهلك... قهوة قوية. ومرة، لم يكن يضع فيه سكرًا، لا »، يتذكر تشوتشو ميلتون، الذي كان لا يزال طفلاً آنذاك. لم يكن من الممكن دائمًا شراؤها، ولكن كانت ثمة أيضًا مزارع قهوة في الجبال، ولحسن حظه، لم يكن هناك نقص في القهوة.

إحالات

77-انظر الصورة في الملحق.

78-لا تزال شخصية الخطابي حاضرة بقوة حتى اليوم في التحركات التي تجري في المغرب. كان صورته تحتل مكانة بارزة في مظاهرات الربيع المغربي عام 2011، وبالطبع خلال حركة الاحتجاج الشعبي التي شهدها الريف في الأعوام 2016-2017.

79-انظر الصورة في الملحق.